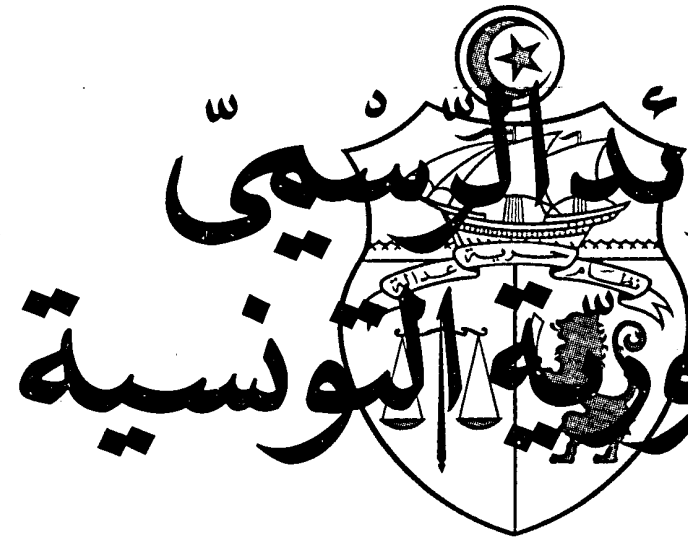

الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة التاسعة والثلاثون | 39 | الأربعاء 5 مارس 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3214

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3214

3- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير البيئة..... 3214

4- عرض وزارة البيئة..... 3230

5- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب..... 3234

6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3234

7- رفع الجلسة..... 3237

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الأربعاء 5 مارس 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير البيئة.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نفتتح على بركة الله أشغال جلستنا ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد الحبيب عبيد، وزير البيئة والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 26 فيفري 2025، فإن هذه الجلسة العامة تتضمن في نقطة أولى توجيه ستة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير البيئة، عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي وفي نقطة ثانية تقديم عرض للوزارة حول المحاور التالية:

أولا، خطة الوزارة وبرامجها العملية لتكريس الحق الدستوري في بيئة سليمة ومتوازنة ولمجابهة التداعيات والتأثيرات السلبية والخطيرة الناجمة عن تردي الوضع البيئي بالعديد من جهات البلاد وخاصة بولايات قفصة، قابس، صفاقس، بنزرت، وبن عروس.

ثانيا، استراتيجية الوزارة وخطتها المتعلقة بـ:

1-ملف المصبات ومعالجة أزمة النفايات وردع الانتهاكات البيئية بكل أشكالها.

2-التصدي للتهديدات التي تلحق بالعديد من الموارد الطبيعية وخاصة الحيوية منها والتي تؤثر على التنوع البيولوجي وتخل بالتوازنات البيئية.

3-حماية الشريط الساحلي.

4-تثمين النفايات وإعادة رسكلتها وتشجيع الأنشطة والاستثمارات التي تعمل على استخدامها كمصدر للطاقة أو في أي استخدامات أخرى قادرة على خلق الثروة.

ثالثا، الإصلاحات التشريعية التي تشتغل عليها الوزارة بهدف تلافي تشتت النصوص القانونية وتحيينها ومراجعتها وخاصة سد الفراغات التشريعية المتعلقة بمختلف المجالات المتصلة بالبيئة وحماية المحيط واستدامتها ومدى التقدم في إعداد مجلة البيئة التي تتلاءم مع الدستور ومع المواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها وتلبي متطلبات المواطن وتطلعاته إلى العيش في بيئة نقية تحفظ فيها حقوقه وحقوق الأجيال القادمة.

توجيه
أسئلة شفاهية إلى السيد وزير البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نشرع في النقطة الأولى وهي توجيه ستة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير البيئة وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثالثا، للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة، ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين 20 و25 دقيقة وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة، إن وجدت.

ننطلق إذا وتِباعا في استعراض الأسئلة الشفاهية المبرمجة لليوم.

السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم السيد حسن الجربوعي.

أحيل الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير فليتفضل.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد حسن جربوعي

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له.

أولا، النص الترتيبي المتعلق بـ "RDF" أعد منذ أشهر وشركات الإسمنت عبرت عن استعدادها للاستعمال وهو من سيحل مشكل النفايات بصفة جذرية ونهائية، هناك تلكؤ في جهاز ما بإدارة وزارة البيئة وكلما سألنا يقال إنه في مكان ما في إحدى الإدارات وأخيرا خلال جلسة في البرلمان بلجنة الصناعة قيل إنه في إدارة التشريع.

السؤال المطروح، متى سيرى هذا النص الترتيبي النور وهو من شأنه أن يحل تقريبا جميع مشاكل النفايات في تونس؟

نثمن مجهودات الحكومة في إعطاء المجال البيئي أهمية وقد لاحظنا ذلك في آخر اجتماع وزاري خصص لوضع استراتيجية وطنية للحد من النفايات وتثمينها ولكن على أرض الواقع، سيدي الوزير، هناك عديد التساؤلات فيما يخص وضعية النفايات في صفاقس.

سأبدأ أولا بما هو جهوي ثم بما هو المحلي، في صفاقس سنة 2021، أغلق مصب عقارب وكل البلديات الموجودة في الولاية لم تجد أي حل فتم التوجه إلى مصب الميناء الذي يحتوي اليوم على حوالي 400 ألف طن من النفايات وهو غير مرخص يقع هذا الميناء بجانب المصب وللأسف، فإن الاتحاد الأوروبي الذي يتابع تصدير الأسماك يمر من هذا الميناء لمنحهم شهادة التصدير. السؤال المطروح متى سيتم تهيئة مصب الميناء؟

ننتقل إلى مصب سيدي صالح المتواجد قبل محطة الاستخلاص للطريق السيارة أو بالأحرى واد سيدي صالح، نلاحظ أن الوكالة الوطنية لحماية المحيط تؤدي دورها وتقوم بالمراقبة وتصدر الخطايا لكن الإجراء القانوني الذي يتم في محضر عدلي يتطلب سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات.

وزارة البيئة، هل هناك نقاش مع الوزارات الأخرى بخصوص المحضر الجبائي؟ اليوم بهذه الطريقة يعتبر هذا المصب تقريبا كارثة

موجودة بواد سيدي صالح، متى يتم التغيير بمحضر جبائي؟ لأن المواطن التونسي يعتبر الردع الحقيقي بالنسبة إليه عندما يمس في جيبه ولا عن طريق محضر عدلي يتطلب عامين وثلاث وأربع وخمس سنوات وفي بعض الأحيان لا يتم التطبيق.

النفايات الاستشفائية، تقريبا خلال فترة الكورونا وإلى اليوم هناك 570 طن من النفايات الاستشفائية لا تزال موجودة في صفاقس داخل مخازن منذ أكثر من ثلاث سنوات.

هل هناك تنسيق بين وزارة الصحة ووزارة البيئة؟ ومن المسؤول؟ وإذا انتشر فيروس اليوم لا قدر الله من هذه النفايات فالكارثة ستكون في ولاية صفاقس، نحن كأعضاء مجلس النواب نسأل، متى سيتم إخراج هذه النفايات من ولاية صفاقس والتصرف فيها؟

مصب تنيور أو بالأحرى القرية الإيكولوجية، لقد عاينا الويلات في ولاية صفاقس، نشكرك سيدي الوزير على المجهودات التي قمت بها في تخصيص 19 هكتارا من الأرض وهذا مجهود يذكر فيشكر لكن في تصريح للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، تقول أن التثمين لن يتم إلا في سنة 2028، نحن نتحدث عن أربع سنوات، هل سيتم الردم مثلما حدث في السابق لخمسة أو ستة هكتارات فعندما نمر بجانب هذا المصب نرى جبلا من النفايات.

السؤال المطروح اليوم، لأنه لا يوجد أي عذر فقد تم تخصيص هذه الأرض نحن نتحدث اليوم عن استراتيجية ممنهجة لا نريد ذلك في القريب العاجل السؤال المطروح فيما يخص مصب تنيور ولم نحصل على المقبولية المجتمعية في الجهة إلا بشق الأنفس، السؤال المطروح متى ستنتهي الدراسات؟ متى ستنطلق الأشغال في بناء قرية إيكولوجية؟ ونطلب منكم، السيد الوزير، مدنا برزنامة زمنية دقيقة في بداية الأشغال؟ وهل ستتواصل عملية الردم في خلال ثلاث أو أربع سنوات أم توجد طريقة أخرى؟

كذلك نثمن مجهودات التي تقومونا بها فيما يخص أشجار الزيتون الموجود هناك الرجاء التنسيق مع الإدارات الجهوية وخاصة مع وزارة التربية، في المناطق الداخلية والريفية بولاية صفاقس توجد مدارس في رقعة جغرافية كبيرة ونشكركم على الفكرة فيما يخص التنسيق وأن يتم تحويل هذا المنتوج الذي يتمثل في قرابة 200 شجرة زيتون إلى مصدر دخل لهذه المدارس؟

فواضل الهدم والبناء، صفقة واصلت كل مراحلها ورأينا الاجتماع الوزاري الذي تحدث عن إصدار نص ترتيبي يوجب استعمال نسبة معينة من هذا المنتج، لقد أصبح اليوم في صفاقس كل شيء متوفر تقريبا، سيدي الوزير، هل تم التنسيق مع وزارة الداخلية لإلزام البلديات بإيجاد الأرض؟ إذا تحدثنا اليوم عن النفايات فلا نتحدث سوى عن وزارة البيئة فقط فهي من مجهودات البلديات أيضا أن تقوم بمهامها وإذا ضاع هذا المشروع على ولاية الصفاقس فهذه نقطة استفهام؟

رجائي السيد الوزير، أن تنسقوا مع السيد وزير الداخلية ومع كتاب عامين البلديات وأن يجتهدوا لإيجاد موقع لإتمام هذه الصفقة لأن المدير الجهوي الموجود بالساحل الجنوبي لمدينة صفاقس قام بعمله وتنقل، ولكن كانت هناك عدم مقبولية، اليوم يجب أن تتحمل البلديات مسؤوليتها وأن يتم التنسيق مع وزير الداخلية لإيجاد هذا الحل.

كذلك الانجراف البحري، منطقة الكازينو وقع الانتهاء من أشغاله منذ سنتين، ولكن هناك انجراف بحري كبير في جهة صفاقس وقرقنة والمحرص، هل هناك دراسة أو فكرة أو استراتيجية لإيجاد حلول لمجابهة هذا المشكل المطروح.

عندما نتحدث عن البيئة لا يجب أن ننسى الإدارة الجهوية للبيئة بصفاقس التي تشرف على ثلاث ولايات قابس ومدنين وصفاقس، إن
المدير الجهوي يعاني الويلات في التنقل الرجاء مده بالإمكانيات اللازمة للتنقل والقيام بعمله.

فيما يخص محليا معتمدية منزل شاكر قبل الحديث عن مصب طريق تنيور أو بالأحرى القرية الإيكولوجية، يربط طريق تنيور بين مناطق العروش مثل الرواضي والعشاش والعوادنة والجرابة وغيرها وقد تم إنجاز هذا طريق بعد أن حصد عشرات الأرواح في حوادث مرورية والوضعية التي وقعت لا يعلمها سوى الله واليوم عند مرورنا من هناك نشاهد شاحنات تنقل النفايات دون احترام لإشارات المرور مما زاد في تعكر الطريق والوضعية الحالية التي هو عليها الآن ونناشد الدولة ورئاسة الحكومة للتنسيق مع وزارة التجهيز للتوصل إلى حلول لصيانة هذه الطرقات لأنه لم يكن من السهل إحداث هذا الطريق ويجب على الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات النظر في هذا الموضوع مع الشركات المتكفلة بالنفايات.

هناك نقطة أخرى نحن لا نتحدث عن رقعة جغرافية لمعتمدية تتبع معتمدية هناك مواطنين يعيشون قرب مصب النفايات وهم يعيشون في هذا الوضع المليء بالروائح والبلاستيك لكن رجائي النظر في هذا الموضوع وأن تحظى كل منطقة حقها فيما يخص النفايات الموجودة.

سنتحدث اليوم عن معتمدية منزل شاكر التي تعد تقريبا من أقدم المعتمديات الموجودة في ولاية صفاقس وتاريخها يشهد على ذلك وعمادة بوثدي تبين أنها من أقدم المعتمديات واليوم هذه المعتمدية يوجد بها مستشفى طب عام، طب خاص، صيدليات، مدارس ومعاهد كل شيء متوفر لكنها إلى حد اليوم سيدي الوزير هذه المعتمدية تفتقر إلى شبكة تطهير، لا يعقل أن تكون معتمدية بهذا الحجم والكثافة السكانية دون تطهير. سؤالي متى ستحصل هذه المعتمدية على حقها ويصبح بها محطة تطهير مثل المعتمديات التي تجاورها؟

كذلك نحن نثمن مجهودات وزارة البيئة فيما يخص المنتزه الموجود في الجهة، هناك أطراف ومسؤولين من وزارة البيئة قاموا بزيارة هذا المنتزه مؤخرا، نطالب إن كانت هناك إمكانية لإعادة البريق لهذا المنتزه لأن المعتمديات الداخلية والأطفال الموجود هناك ليس لديهم أي فضاء ترفيهي، منتزه وسط معتمدية يتوفر به كل شيء عن طريق البلدية، هل هناك إمكانية لدراسة هذا المنتزه ومتى ستتم صيانته وإحيائه مثل السابق لأنه يعد مقصد للعائلات؟ هل هناك إمكانية من وزارة البيئة لإعادة هذا المنتزه إلى بريقه الذي كان عليه في السابق؟

قبل أن أختم سيدي الوزير، هناك ملاحظة لوزارة البيئة، مشكل النفايات في تونس يمكن حلحلته اليوم بأياد تونسية مائة بالمائة عبر تغيير كلي لمنظومة جمع النفايات اليوم، نجمع كل النفايات معا وعندما نرى في التسعينات منظومة "لبيب" بإمكاننا

تقييمها اليوم إن كانت ناجحة أو فاشلة لكن إذا تواصل على الأقل برنامج "لبيب" منذ التسعينات إلى اليوم لوصلنا إلى مرحلة أخرى ولن نعيش هذه الوضعية التي نحن عليها اليوم.

كذلك على وزارة البيئة أن توعي البلديات وتقوم بالتنسيق بين البلديات والمواطنين في جمع النفايات لأن الفرز يتم من المصدر أي من قبل العائلات وأعيب على وزارة البيئة لأنه ليس هناك تحسيس بالكارثة البيئية في مواقع التواصل الاجتماعي وإعلاميا وفي الإذاعات لإعادة الإحساس بالمشكل البيئي الذي تعاني منه البلاد، شكرا وبارك الله فيكم.

جواب السيد وزير البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد الحبيب عبيد، وزير البيئة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد الحبيب عبيد، وزير البيئة

بسم الله الرحمن الرحيم،

رمضان مبارك عليكم جميعا، وكل عام وأنتم بخير.

السيد رئيس مجلس النواب،

السادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد النائب المحترم على كافة الأسئلة وأود أن أضع الإطار العام، إذ إنني في تواصل دائم مع السادة النواب والملاحظات التي تردني منها من يتضمن الأجوبة ومنها ما لا توجد له أجوبة ومنها ما هو مرتبط بإشكاليات تتعلق بإيجاد الحلول وهذه يمكن إدراجها ضمن برنامج مستقبلي.

وعلى ضوئه كما لاحظتم، السيد النائب في العديد من الولايات التي أتنقل إليها نقوم بإعداد مخطط بيئي وهذا المخطط نعرضه على سيادتكم في مجلس جهوي وخلال ذلك نأخذ كافة الإشكاليات المطروحة ونحاول إيجاد حلول لها هذا ما قمنا به حاليا، كما لاحظتم خلال الزيارة الميدانية لولاية صفاقس حيث قدمنا المخطط وناقشناه وأخذنا بعين الاعتبار مقترح المجلس الجهوي بكافة حضوره والحمد لله.

نبدأ بالنقطة الثالثة المتعلقة بالقرية الإيكولوجية بـ "تنيور" حين تسلمنا مهامنا كان الملف شبه معطل.

أولا، إشكالية تغيير الصبغة وتمكين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات من الأرض وتمكنا كما تعلمون سيادتكم وشاركتم معنا في دفع الملف وتمكنا من الحصول على الأرض من خلال "l'extension" لكي ننجز المشروع.

كذلك حاليا تقدمنا كثيرا في الدراسة وكان هناك ثلاث فرضيات لطرق التثمين في إطار القرية الإيكولوجية، أولا سواء عبر الحرق، ثانيا "la valorisation" الذي يمكننا من استخراج المنتج الذي تستعمله مصانع الآجر والإسمنت، ثالثا استخراج الغاز وتحولنا إلى ولاية صفاقس لمناقشة هذه الفرضيات التي توصلنا إليها ونحن حاليا في مرحلة متقدمة من عملية التثمين واستعماله من طرف أحد مصانع الإسمنت أساسا.

كذلك ورد علينا منذ أسبوع ملف لمستثمرين وقد تقدما بمشاريعهما وسنناقش ذلك مع الهيئة العليا للشراكة بين القطاعين الخاص والعام لإمكانية التعامل معهم هذا بالنسبة للملف.

بالنسبة إلى طريق تنيور هو طريق يتحمل حركة مرور كبيرة وسنعود إلى التنسيق سواء بالإمكانيات الخاصة مع وزارة التجهيز أو مع الشركة المستغلة حاليا لتحسين وضعية الطريق وإذا لزم الأمر سنقوم ببعض عمليات " signalisation" للتوعية.

بالنسبة إلى فواضل البناء والهدم بولاية صفاقس، فكما تعلمون لدينا صفقة إطارية تشمل قرابة تسع ولايات في الجمهورية التونسية من بينها ولاية صفاقس لجمع نفايات الهدم، نفايات البناء والهدم تمثل إشكالية كبيرة، سيدي الرئيس، لدينا حاليا 8 ملايين طن من نفايات الهدم موزعة على كامل الجمهورية التونسية حسب الدراسة المنجزة سنة 2020 ويضاف سنويا 1 مليون طن، فإن العدد ارتفع حاليا إلى ما يقارب 12 مليون طن وتبلغ كلفة تحويل الطن الواحد منها إلى حوالي 100 دينار.

وكوزارة البيئة أطلقنا صفقة حاليا وبدأنا نشتغل في العديد من الولايات والإشكالية التي وقعت في ولاية صفاقس هي أين سنضع هذه النفايات؟ حاليا السيد المدير الجهوي الذي عززناه بسيارة السيد النائب بفضل تدخلكم وتدخل السيد الوالي لكي يتمكن من التنقل والقيام بمهامه، توصلنا البارحة فقط بمقترح من السيد المدير الجهوي وسنناقشه وكما تعلمون فإن الإشكال في موضوع النفايات يكون غالبا في المقبولية المجتمعية، إذ إن كافة العمادات والمعتمديات في صفاقس ترفض قبول النفايات واتصلنا بالسيد الوالي ونعمل الآن على إيجاد حل عبر مشروع جديد يتطلب ردم جانب من السبخة أو الشاطئ ونحن بصدد الاشتغال على هذا الموضوع.

بالنسبة إلى الانجراف البحري، فإن ولاية صفاقس فيها قرابة 300 كلم من الشواطئ منها 10% أي قرابة 32 كلم من السواحل بصفاقس تعرف انجراف بحري حاد وكما تعلمون الشغل الأول الذي قامت به الوزارة هو حماية الشريط الساحلي من التلوث من خلال جمع "الفوسفوجيبس" الذي تم تحويله في تبرورة ثم وتمت غراسته وهذا يعتبر نجاحا كبيرا على المستوى الوطني، بل بإمكاني القول على المستوى العالمي أيضا.

نحن الآن نعمل على تكرار هذه التجربة في ولاية قابس التي تحتوي على 8000 هكتار من الفوسفوجيبس الملقى في البحر وسنحاول القيام بنفس الشيء عبر استعمال الجرافات وسنعمل على إنجاز هذا المشروع.

بالنسبة إلى ولاية صفاقس، تدخلنا كذلك على الشريط الساحلي أولا في إطار هبة بقيمة 13 مليون دينار لتهيئة الانجراف البحري في جزيرة قرقنة،

سنعود إلى جزيرة قرقنة سنة 2025 ضمن مشروع "MedWet" ونتدخل فيها مجددا لتهيئتها إن شاء الله.

كذلك حماية جزيرة جربة من البلاستيك وهناك شركة بترولية تعمل حاليا على جمع النفايات البلاستيكية من البحر وتحويله إلى "biodiesel".

كذلك في جزيرة قرقنة لدينا أيضا مشروع بالتعاون مع إحدى الجمعيات لإعادة توطين إحدى الحيوانات المحمية حاليا في البحر.

بالنسبة إلى ولاية صفاقس نعمل على تثمين الشريط الساحلي وهذا ما ناقشته معكم السيد النائب وأنا أدعو إليها وقد تم حاليا منح 90 ترخيصا، على 300 كلم وهناك إمكانية لتهيئة الشواطئ ولا

أريد تقديم أمثلة ولكننا على استعداد للعمل معكم حول " des l'occupation plages" وتنويع المنتوج السياحي في ولاية صفاقس وفي كل الشواطئ التونسية هذا ما ندعو إليه دائما إلى الحماية والتثمين فعندما يتم تثمين المنتوج فالشخص الذي سينتصب هو الذي سيحميه وسيشارك في المحافظة عليه.

كذلك حاليا سننطلق في دراسة شاطئ الشفار الذي يشهد ضغطا كبيرا وقد وصلنا قبل يومين فيديو يظهر أن نفايات الهدم ألقيت في البحر في شاطئ الشفار وهذا غير معقول ونعمل حاليا على تحديد الأسباب والمنطقة تشهد توسعا عمرانيا ويجب علينا حمايتها وهي بمثابة المتنفس مثل سيدي منصور وغيرها من الشواطئ الموجودة بصفاقس يجب حمايتها.

بالنسبة إلى شاطئ الكازينو وكما تعلمون سيادتكم أنه خلال سنة 2020 تم التدخل بقيمة 1.5 مليون دينار عبر فرش 20 ألف متر مكعب من الرمال وندعو إذا كان هناك بعض المستثمرين الذين يرغبون في إعادة "natation" مثلما كان في السابق وسيقع تسهيل أي مشروع في هذا المستوى.

قبل أن أنهي بالنسبة إلى السيد المدير الجهوي، تم توفير السيارة له وسنحاول تدعيمه وكما تعلمون بالنسبة إلى إنتدابات الوزارة 8 مهندسين وفنيين فقط وإذا كانت هناك إمكانية لتوجيه الموارد حسب الأولويات فسوف نفعل، بالفعل المدير الجهوي يعمل حاليا على ثلاث ولايات، كما تطالب ولاية قابس بإدارة جهوية خاصة بها ونحن نعمل على ذلك كذلك الإدارات الجهوية هي أقاليم ولكن ليست نفس الأقاليم المتواجدة حسب الدستور يجب إصلاح هذا الوضع ونحن نعمل على ذلك.

بالنسبة إلى تحويل أشجار الزيتون وكما ناقشت ذلك مع سيادتكم سابقا فهناك مقترحات أساسا في مدخل الطريق السريعة صفاقس - تونس وسنشرع في تنفيذ ذلك إن شاء الله وهناك بعض المناطق الأخرى التي بإمكاننا مناقشتها وسننطلق في هذه العملية في أقرب الآجال.

وشكرا لكم وأتمنى أن أكون قد أجبت على كافة الأسئلة وأنا دائما على استعداد للإجابة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد حسن الجربوعي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

نمر مباشرة إلى السؤال الثاني للزميل المحترم السيد محمود شلغاف، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير تفضل.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد محمود شلغاف

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

صباح الخير جميعا.

أعطى الدستور التونسي أهمية كبيرة للمسألة البيئية، حيث ينص الفصل 47 منه "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ" فالقضية البيئية تعتبر من أوكد القضايا المطروحة عالميا حيث أن الدول التي تهمل اليوم هذه المسألة هي في الحقيقة تقوم بتأبيد معاناة شعوبها، فالتغيرات المناخية الكبرى لزمن غير بعيد كنا لا نعيرها اهتماما، أصبحنا اليوم نعيش تأثيراتها بصفة مباشر فارتفاع درجات حرارة الأرض الذي أدى إلى الذوبان المتسارع للجليد في القطبين انجر عنه ارتفاع مستوى سطح البحر والذي أدى إلى غمر المناطق الساحلية مهددا للمدن الساحلية وخاصة الجزر المنخفضة مثل جزيرتي قرقنة الغربية والشرقية الآهلتين بالسكان والمهددتين بتحولهما إلى عدة جزيرات إذا لم تقع حمايتهما بصفة استعجالية.

هذا الغمر يؤدي إلى تآكل الشواطئ وتراجعها حيث تصبح الأمواج قادرة على الوصول إلى مناطق أبعد داخل اليابسة وزحف البحر على اليابسة، أصبحنا من سنة إلى أخرى في جزر قرقنة نلاحظه بالعين المجردة والأخطر من هذا في سوء الأحوال الجوية أصبح البحر يدخل إلى المنازل في عدة مناطق بجزيرة قرقنة.

ومن بين العوامل الطبيعية الأخرى المؤدية إلى الانجراف البحري نذكر زيادة قوة الأمواج التي تؤدي إلى تدمير أكبر المناطق الساحلية كذلك زيادة حدة العواصف مما يؤدي إلى تآكل الشريط الساحلي، لكن إلى جانب العوامل الطبيعية هناك عوامل بشرية تساهم في الانجراف البحري، فالمرافئ التي تم بناؤها بشكل عشوائي أو بدون دراسات كافية تعمل كحواجز تعترض حركة الأمواج والتيارات البحرية الطبيعية، هذا الاعتراض يؤدي إلى تغيير اتجاه وقوة الأمواج والتيارات مما يتسبب في تآكل الشواطئ القريبة من المرفأ حيث تزداد قوة الرياح في مناطق وتقل في مناطق أخرى وقد لاحظنا ذلك في عدة مرافئ في جزر قرقنة.

كذلك فإن البناءات في الملك العمومي البحري والبعض منها يمتد إلى البحر تعيق الحركة الطبيعية للرمال على طول الشاطئ مما يؤدي إلى تراكمها في مناطق ونقصها في مناطق أخرى وبالتالي إلى زيادة الانجراف في المناطق التي تعاني من نقص في الرمال.

الصيد العشوائي كذلك خاصة باستخدام الكيس فهو يسبب الانجراف البحري باعتباره يدمر الأعشاب البحرية ويتسبب في تصحر قاع البحر، فتصبح الشواطئ أكثر عرضة لتأثير الأمواج مما يزيد من تآكلها وانجرافها.

كذلك استخراج الرمال من البحر يساهم بشكل كبير في الانجراف البحري لأن الرمال في البحر تعمل كمصد طبيعي للأمواج والتيارات البحرية وباستخراجها تتم إزالة هذا المصد الطبيعي فتصبح الشواطئ أضعف وأكثر عرضة لتأثير الأمواج القوية مما يؤدي إلى تراجعها وتآكلها.

إذا فإن الانجراف البحري سواء أكان نتيجة عوامل طبيعية أو بشرية يهدد بكل جدية جزر قرقنة بسبب انبساطها وارتفاعها الطفيف عن مستوى سطح البحر حيث حسب بعض الدراسات فإنه سنة 2100 ستفقد جزيرة قرقنة 45% من مساحتها إذا لم يقع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها.

الانجراف البحري يحمل كميات كبيرة من الرمال من المناطق الساحلية المنخفضة مما يؤدي إلى التسبخ أي تراكم الأملاح في التربة وهذا ما يؤدي إلى زيادة ملوحتها وتدهور جودتها، المد والجزر كذلك ينقلان الأملاح إلى المناطق الساحلية المنخفضة وهذا ما يؤدي إلى التسبخ.

ومثلما هناك أسبابا طبيعية وبشرية للانجراف البحري كذلك هناك أسباب بشرية للتسبخ فعلى سبيل المثال في قرقنة تصرف مياه الصرف الصحي في البحر بدون معالجة مما يزيد في ملوحة المياه وبالتالي يسبب التسبخ ويؤدي إلى تلوث المياه البحرية بالبكتيريا والفيروسات والمواد الكيميائية الضارة وهو ما قد يؤثر سلبا على نوعية الأسماك ويجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري والمطلوب هو تثمين مياه الصرف الصحي عبر معالجتها واستخدامها في الري عوض الإضرار بالمحيط.

كذلك في مجال صناعة الملح يجب الأخذ بعين الاعتبار مسألة المحافظة على البيئة من التسبخ إذا فمن واجب وزارتكم القيام بمعاينة تأثيرات صناعة الملح وخاصة منها التسبخ.

بالنسبة إلى الشركة البترولية، فعند استخراج الغاز الطبيعي أو النفط تخرج معه مياه جوفية مالحة تحتوي على تركيزات عالية من الأملاح والمواد الكيميائية فإذا لم يقع التخلي عنها بشكل آمن فإنها ستتسرب للتربة مما يؤدي إلى زيادة التملح وتسريع عملية التسبخ كذلك استخراج النفط أو الغاز يؤدي إلى هبوط في مستوى المياه الجوفية وهذا يسمح بتسرب مياه البحر إلى داخل التربة ويسبب تملحها وبالتالي يقع التسبخ.

ورفع الرمال من الهضاب لأغراض البناء يؤدي كذلك إلى التسبخ وردم النفايات بما فيها النفايات البلاستيكية التي تضر بالبيئة وقد يؤدي إلى التسبخ، خاصة في المناطق الهشة بحريا مثل جزر قرقنة.

سيدي الوزير، إن أشجار النخيل التي تثبت التربة وتحميها من التسبخ وتمثل خصوصية جزيرة قرقنة أصبحت مهددة خاصة في السنوات الأخيرة لعدة أسباب بما فيها الجفاف وعدم العناية بها وكما نعلم وقع تخصيص 6 ملايين دينار في السنة الفارطة لصندوق سلامة وجمالية المحيط وأنا كنائب عن دائرة قرقنة طالبت بتخصيص جزء من هذا المبلغ لتهذيب النخيل والعناية به في قرقنة لكن ذلك لم يحصل. وهنا أتساءل كيف تم صرف هذا المبلغ؟

سيدي الوزير، في الصائفة الفارطة حل بجزيرة قرقنة فريق عمل من الوكالة الوطنية لحماية وتهيئة الشريط الساحلي ترأسه الرئيس المدير العام للوكالة بالنيابة وقد عاينا معا بعض المناطق في قرقنة التي تمثل هشاشة بيئية كبرى من حيث الانجراف البحري والتسبخ
فهل قمتم بوضع خطة من أجل الانطلاق في حماية هذه المناطق؟ وشكرا.

جواب السيد وزير البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد حبيب عبيد، وزير البيئة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم.

فيما يخص انعكاسات التغيرات المناخية على الشريط الساحلي التونسي يمكن القول أن تونس من إحدى البلدان التي ستتعرض لهذه الإشكالية في السنوات المقبلة وستكون لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية.

وأود أن أذكر أنه يوجد بتونس ستين جزيرة وهذا عدد قد لا يعرفه كثير من الناس، هناك جزر لا تتعدى بعض الأمتار المربعة وأخرى كبرى مثل جزيرة قرقنة وجزيرة جربة وتعد بعض المناطق في هذه الجزر منخفضة بحيث لا يتجاوز ارتفاعها على مستوى البحر 1 مترا أو مترين وإذا ارتفع مستوى البحر بخمسين صنتيمترا فإن جزءا كبيرا من الشريط الساحلي سيكون مهددا بالغمر وهنا تكمن الإشكالية.

سنمر إلى الكميات المهددة لجزيرة قرقنة، تم إعداد دراسة كاملة حول كيفية التدخل كذلك أود التذكير بأن الشريط الساحلي يحظى بأهمية كبرى بالنسبة لتونس، أولا يبلغ طوله 2300 كيلومترا وليس 1300 كيلومترا عند احتساب الـ "périmètre" لبعض الجزر وملك الدولة العمومي البحري فإن المساحة تبلغ 37 ألف كيلومتر مربع وهو تحت تصرف وزارة البيئة.

هناك حوالي 1000 ترخيص للأشغال المنتصبة على الشواطئ و "ce sont des activités commerciales " بالنسبة إلى النزل والتجار ولكن هناك إشكالية حيث أن 340 كيلومترا من الشواطئ الرملية المنجرفة وحاليا تم التدخل بقرابة 70% منها فقط مثل التنظيف وبعض التهيئة الموجودة.

في هذا الإطار وضعنا برنامج عمل خاص للشريط الساحلي مع رؤية واضحة للأنشطة التي سنقوم بها، أولا الهدف الأساسي أن يكون الشاطئ ذا قيمة اجتماعية ونحن دائما نقول إن الشاطئ هو للشعب وهو أول من يستغله وينتفع به في السياحة الداخلية كذلك في الصيد البحري والاصطياف والترفيه وللعديد من الأشياء، كما أن له قيمة اقتصادية عالية ويجب أن يكون مهيأ للتكيف مع التغيرات المناخية وفي هذا السياق أعددنا سيناريوهات خاصة بارتفاع البحر بنصف متر أو بمتر وما هو حجم الضرر؟

بالنسبة إلى الأنشطة التي قمنا بها، أولا أعددنا خارطة للأشغال على الشاطئ كيف يمكن استغلاله وما هي المناطق الأكثر عرضة وتم تحديدها وهي خارطة رقمية باستعمال الأقمار الصناعية وقمنا بالسيناريو الأول بنصف متر ومترا بأكمله، كذلك قسمنا البحر إلى مناطق زرقاء التي يمكن التمتع بها وكراءها، ولكن هناك مناطق حمراء التي يجب أن تكون فارغة وفي متناول الجميع.

كذلك وضعنا المحميات البحرية وانطلقنا في قرابة سبع محميات وأول محمية اقترحناها هي جزيرة "Kuriat" بولاية المنستير وتم إعداد الملف.

كذلك لدينا برنامج لحماية الشواطئ من الانجراف ومقاومة التلوث البحري سواء التلوث القادم من البحر أو من البر.

أيضا أطلقنا برنامجا للغابات الشاطئية لغراسة الأشجار على كامل الشاطئ، كما أن هناك مناطق مخصصة للسياحة الداخلية أساسا والتكيف مع التغيرات المناخية كذلك العمل على تحفيز التشريعات في مجال الاستثمار خاصة وفي حماية الشواطئ.

بالنسبة إلى جزيرة قرقنة، فكما تعلمون تم تنفيذ تدخل ضمن برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي وكانت أول جزيرة يتم التدخل فيها تعود الدراسات الخاصة بها إلى سنة 2012 وقامت بها "APAL" وقد بلغت كلفة الدراسة 380 ألف دينار تم تحيين الدراسة في مرحلة ثانية بالتعاون مع مكتب دراسات ألماني وتم تحديد العديد من المناطق داخل قرقنة حسب الأولويات للحماية.

وقد تم تمويل هذه الأشغال والقيام بها بقيمة 11.6 مليون دينار شمل القسط الأول مناطق: سيدي فرج، أولاد يانق، أولاد قاسم وأولاد بوعلي على طول 5500 مترا أي قرابة 5 كيلومترا أما القسط الثاني على طول 2.8 كيلومترا والقسط الثالث منطقة "العطايا" على طول 1.6 كيلومترا ومنطقة "القراطن" على قرابة 700 مترا.

وقد تم التدخل في مرحلة أولى في برنامج الحماية وهذا يدل على الأهمية التي نوليها لجزيرة قرقنة كما أن البرنامج لا يزال متواصلا، وكما ذكرت للسيد النائب لدينا "MedFund" ونحن بصدد إعداد البرنامج المستقبلي معه وسيقوم خلال شهر أفريل بزيارة ميدانية إلى جزيرة قرقنة أولا لتقييم هذه الإنجازات ومعاينة مدى فعاليتها وجدواها ثم نعد البرنامج الثاني مع العلم أن هذا البرنامج متواصل كما أود الإعلان عن التعاون الهولندي ونحن نشتغل على ذلك حاليا والشركة التي تعمل في البحيرة حاليا أبدت استعدادها بتمويل كبير من التعاون الهولندي لإعداد برنامج جديد يشمل كافة الشواطئ التونسية ولما لا بالنسبة إلى جزيرة قرقنة.

بالنسبة إلى التسبخ كما تعلمون السيد الرئيس، التسبخ هو نوع من التصحر على شواطئ البحر، سأتحدث عنه تقنيا فعندما تسقي أرض فلاحية بمياه مالحة يقع التسبخ، نحن في تونس لدينا العديد من السباخ وهي مناطق لها فوائد إيكولوجية كبيرة حيث تستقبل حوالي 500 ألف طائر مهاجر سنويا.

أما بالنسبة إلى الملك العمومي البحري فإن تدخلنا يقتصر على نطاق بين 50 و200 مترا من الشاطئ هذه هي حدود تدخلنا، أما الأراضي الفلاحية أو التسبخ فهي ليست من خاصياتنا ولكن يمكن التدخل فيها كما يلزم.

بالنسبة إلى جزيرة قرقنة كما ذكرنا في أفق سنة 2100 هناك إشكالية قرابة 20% من الجزيرة ستكون معرضة للخطر وإن شاء الله في القريب العاجل سنشتغل حول الدراسة الجديدة للتأقلم وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمود شلغاف في التعقيب وذلك لمدة لا يتجاوز خمس دقائق تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، بالتعاون بين "UN-Habitat" أو ما يعرف ببرنامج الأمم المتحدة والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، هناك مشروع لمجابهة التغيرات المناخية وقد تم اختيار خمسة بلدان من جميع بلدان العالم من ضمنها تونس وتم اختيار جزر قرقنة بالذات من تونس ليس صدفة، باعتبار أن قرقنة تعاني من هشاشة بيئية كبيرة والمشروع يتمثل في حمايتها من التعرية البحرية وأخطار ارتفاع مستوى سطح البحر لأن هذه الجزر يغلب عليها الانبساط والارتفاع الطفيف على مستوى سطح البحر.

وقد خصص لهذا المشروع 170 مليون يورو للبلدان الخمسة وشرط الإسناد هو مدى قناعتهم بعمل الفريق العامل في قرقنة المتكون من عدة جمعيات برئاسة بلدية قرقنة.

إذا لضمان إسناد جزء أو حتى نسبة كبيرة من هذه القيمة إلى قرقنة، فمن الضروري أن تبذل وزارة البيئة جهدا كبيرا لمساندة فريق العمل.

السيد الوزير، تمت في سنة 2023 من طرف وزارتكم المصادقة على اختيار قرقنة كأنموذج للانتقال الإيكولوجي وتم تخصيص 7 مليون دينار على مدى ثلاث سنوات لكن إلى حد الآن لا يوجد أي شيء وهنا أتساءل هل سيتم الانطلاق في التنفيذ؟ أم وقع التراجع عن هذا القرار أو وقع تحويل الأموال المرصودة لجزيرة قرقنة؟

السباخ في قرقنة التي تفوق مساحتها 5000 هكتار أي أكثر من ثلث مساحة قرقنة، لماذا لا يتم تثمينها بإنشاء محطات فوطوفولتائية، خاصة وأن عدد الأيام المشمسة في قرقنة يتجاوز 300 يوم في السنة؟

بالنسبة إلى النفايات في قرقنة هناك مركزي تحويل أحدهما في الشرقي والآخر في أولاد قاسم ومصب مراقب في مليتة، من غير المعقول السيد الوزير، أن تكون مراكز التحويل دون حمامات للعمال ودون مظلات للحماية من الشمس وهذه تعتبر طلبات بسيطة جدا.

كذلك الرجاء تسوية وضعية العمال في المصب المراقب بمليتة وتوحيد أجورهم مع بقية عمال المصبات المتواجدة في جميع أنحاء الجمهورية، فبالرغم من أنهم يقومون بنفس الأشغال إلا أن هناك فرقا شاسعا في الأجور.

أخيرا، وعدنا السيد الرئيس المدير العام لل "APAL" منذ زيارته إلى قرقنة بالتدخل لتهيئة الشاطئ المتواجد أمام مركز الاصطياف والتخييم بقرقنة، الرجاء الإسراع بالتنفيذ خاصة وأن مركز الاصطياف نجح في السنة الفارطة في احتضان مخيم المغامرة الذي دام قرابة شهرين واستقبل جميع دور الشباب من كافة أنحاء الجمهورية التونسية، إذا لتوفير ظروف أفضل للاصطياف الرجاء تهيئة الشاطئ قبل بداية الصيف.

بالنسبة إلى بعض المنتزهات التي على شاطئ البحر، طلبت منهم "APAL" بهدم الموجود وبعد أن تتم المعاينة من الوكالة تعطيهم رخصة لإعادة البناء من جديد وهذا يدعوا إلى الاستغراب، لماذا لا يتم من البداية إعلامهم بما هو مطلوب وهم يقومون بالتنفيذ؟

بالنسبة إلى مواصلة حماية الشريط الساحلي من الضروري تقييم الأشغال التي تمت سابقا لأن فيها عدة إخلالات، لذلك نرجو أخذ آراء المتساكنين الموجودين في قرقنة خاصة على السواحل لأن هذه المناطق يتجمع فيها الأوساخ بشكل كبير وتنبعث منها روائح كريهة، نرجو أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار قبل انطلاق الأشغال الجديدة وشكرا على رحابة صدركم.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد عادل ضياف

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد عادل ضياف له الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، ينص الفصل 47 من الدستور: " تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي" أكد الدستور وحرص على أن المحيط السليم والمحيط النظيف هو ضرورة قصوى لحياة صحية للمواطن.

سيدي الوزير، في منطقة سيدي حسين وهي منطقة بحجم ولاية ذات كثافة سكانية عالية وهي المتنفس الوحيد وأكبر معتمدية من حيث المساحة في ولاية تونس تفتقر إلى أبسط المرافق خاصة في ما يتعلق بالمنتزهات، تصوروا منطقة تحتضن أكبر مصب في الجمهورية وهو مصب النفايات ببرج شاكير ومن جهة أخرى السبخة والتلوث الحاصل في سبخة السيجومي ومحطة تطهير من الحجم الكبير ولكن كل العائلات وكل الأطفال وكل الشباب يعانون من نقص مرافق الترفيه والمنتزهات الحضرية وغياب تام لكل ما ينفس عن هذه الفئات الهشة التي عانت لمدة تفوق 20 سنة من المصب الذي أصبح كابوسا.

سيدي الوزير، نحن نعرف أن لدى وزارتكم برنامجا وطنيا لنظافة المحيط وجمالية البيئة يعمل على تهيئة مداخل المدن واحداث منتزهات حضرية، تركيز تماثيل في مداخل المدن، تركيز الكراسي والحاويات ونعلم أنه شأن بلدي لكن نود أن تعاضد وزارة البيئة، مجهودات بلدية سيدي حسين التي عجزت حتى على خلاص ديونها تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والتي بلغت مليار و900 ألف دينار وطالبنا بإعفاء بلدية سيدي حسين من هذه الديون نظرا إلى أنها تعاني ومتحملة لعبء 38 بلدية كلها تلقي بفضلاتها على منطقة سيدي حسين ونحن نعرف سيدي الوزير أن منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عـــ4ـــدد لسنة 2017 والمتعلق بتطهير مديونية البلديات لسنة 2016 وما قبلها لم يشمل بلدية سيدي حسين واستثناها لا بالإعفاء الكلي ولا الجزئي وقد راسلنا وزارتكم من أجل إعفاء بلدية سيدي حسين من هذه الديون ولكن أحلتمونا على وزارة المالية وتعقدت الأمور، فرجاء السيد الوزير أطلب من سيادتكم بكل لطف التنسيق مع وزارة المالية من أجل اعفاء بلدية سيدي حسين من هذه الديون.

كذلك السيد الوزير، أردت أن أذكر أن بلدية سيدي حسين لديها فضاء وهو عقار يمسح 3 هكتارات وهذا العقار على الملك الخاص وهو مخصص لبعث منتزه حضري ولكن من 2020 وهي تنتظر من سيستثمر في هذا العقار وأنا أقترح أن تكون وزارة البيئة هي الشريك لبعث هذا المنتزه الذي سينفس كثيرا على منطقة سيدي حسين وخاصة السكان المتاخمين للسبخة الذين عانوا كثيرا من الفيضانات ومن قلة الترفيه والذين يتنقلون لمسافات من أجل الترفيه عن أبنائهم.

كذلك هناك عقار بالقرب من منطقة الجبارة محاذي للمركب الشبابي على ذمة وزارة البيئة، ولكن بعد الثورة تم هجره وأصبح مرتعا للمنحرفين ولتعاطي المخدرات ويبدو أن وزارة البيئة تواصلت مع بلدية سيدي حسين وطلبت منها أن تتسلم هذا العقار وأن تستثمر فيه فالرجاء دعم هذا التوجه.

أيضا في خصوص المسؤولية المجتمعية للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات هناك اتفاقية 1% من قيمة استغلال المصب يعني قيمة الصفقة وما يزعجنا هو أنه تم امضاء الاتفاقية من قبل بلدية سيدي حسين ولم يتم إمضاؤها من قبل الوكالة وبقيت الوكالة كل مرة تعطي بعض التجهيزات التي لا ترتقي أن تكون في قيمة بلدية بحجم بلدية سيدي حسين وفي قيمة الأضرار التي لحقت سكان وشعب سيدي حسين من المصب ومن الملوثات الموجودة في الطرقات وكما يقال بالعامية "وريني بايي وكولو" وبالنسبة لنا نريد أن نعرف قيمة الصفقة حتى نعرف ما هو نصيب منطقة سيدي حسين وبلدية سيدي حسين منها.

بالنسبة إلى التطهير نريد أن نعرف سيدي الوزير ما هو نصيب منطقة سيدي حسين من مشروع تطهير الأحياء الشعبية، 140 حي شعبي سيتم تطهيره والذي سينجز بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 51 مليون أورو ولدينا عديد الأحياء التي تفتقر إلى شبكة التطهير والتي نعتبرها أحياء قديمة جدا في منطقة سيدي حسين مثل عمادة بيرين وعمادة العطار وكذلك حي الرفاهة من عمادة برج شاكير وحي السعفي وحي الطرابلسي من عمادة برج شاكير أيضا وحي المنجي سليم من عمادة مغيرة انزال وحي السواسي أو المثاليث وهي أحياء أيضا تعاني من مشكلة غياب شبكة التطهير والرجاء إدراجها إن أمكن في برامجكم القادمة.

سيدي الوزير، نمر إلى مضخة حي الشهداء والمفروض أن فيها خمس محركات يشتغل فيها اثنان فقط وحين تسعى بلدية سيدي حسين إلى رش مبيدات الحشرات في شهر أفريل يبقى الماء مرتفعا أكثر من 40 صم ومضخة بمحركين لا يمكنها أن تفرغ الماء والوادي ملآن حتى يتمكنوا من رش المبيدات الحشرية ويعرف السيد المدير الجهوي للبيئة هذه العملية، ولكن هناك أيضا تعطيل من جهة وزارة الفلاحة فالرجاء حل هذا الإشكال وإصلاح المحركات المعطلة حتى نتمكن من مداواة البعوض لأنه يصبح في فصل الصيف كارثة على المنطقة.

سيدي الوزير، نمر إلى المصب وتعرفون المشكلة فقد أصبح يمثل كارثة كبيرة على المنطقة فالسكان يعانون من المصب والأمراض منذ أكثر من عشرين سنة والشاحنات التي تنثر الفضلات في الطريق فاندثرت جمالية المنطقة وأيضا الطرقات ولا حياة لمن تنادي فمتى سيتم غلق المصب؟ وحتى المحطة التي تعالج مياه الرشح حتى لا تؤثر على التربة وعلى المائدة المائية متوقفة وذلك لعدم تسلمها نهائيا من الوكالة لأنها كانت خارج الصفقة وجاء السيد الوالي مشكور وزارها ووقف على هذه الإخلالات (قام السيد النائب بعرض صور) هذه هي المحطة أود أن تفتحوا هذا الملف وتؤدي زيارة لأنه ملف عالق إلى حد الآن، الصفقة عدد 17 لسنة 2016 وهذه التجهيزات كما ترون معطلة وهي مهمة في المصب.

سيدي الوزير، كذلك محطة التطهير حيث لاحظت وعندي أشرطة وفيديوهات تبين أن الشاحنات تقوم بصب النفايات الصلبة لمحطة التطهير على عين المكان وهو أمر خطير وخطير برشا، فالرجاء إيجاد حل لهذه المعضلة فتصوروا بعدما تترسب النفايات الصلبة تكدس بجانب المحطة...

جواب السيد وزير البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الآن نحيل الكلمة إلى السيد حبيب عبيد وزير البيئة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي النائب،

سأحاول التفاعل في عديد المواضيع التي طرحتها وبارك الله فيك،

أولا، أريد أن أذكر السيد النائب بأنني قمت بزيارة لمنطقة سيدي حسين للعطار وبرج شاكير ولم يكن معي السيد المدير العام لوكالة التصرف في النفايات.

وثانيا، أريد أن أرجع أيضا إلى موضوع سبخة السيجومي وحين كنت مديرا عاما للغابات تمت دراستها وإدراجها كمنطقة رطبة ذات أهمية وتقدمت فيها دراسات أعدتها وزارة التجهيز وفيها مشاريع كبرى وحاليا يمكننا ارجاع هذه المشاريع أيضا.

كذلك بالتواصل مع السيد والي تونس قمنا بالتسييج حتى نمنع القاء الفضلات بسبخة السيجومي ولكن لاحظنا في الليل نزع الأسيجة لدخول الشاحنات وصب الفضلات وهذه الإشكالية الكبيرة حيث يصبح الأمر أكبر من طاقة وزارة البيئة لحماية هذه المنطقة هذا إشكال كبير حاليا.

بالنسبة إلى المنتزهات العائلية في منطقة سيدي حسين نحن اشتغلنا على هذا الملف وكما تعرفون سنة 2024 عقدنا صفقة إطارية في كافة ولايات الجمهورية وحاليا يتم التنسيق مع السادة الولاة والسادة المكلفين بالبلديات لإنجاز على الأقل 24 مساحة خضراء في كل بلدية وهذا الهدف وهذا تدخلنا الذي قمنا به.

كذلك بالنسبة إلى ولاية تونس لدينا تدخلات في مجال رفع نفايات البناء وهذا موجود ويعود اختيار المناطق للسلط الجهوية أولا أي للسادة الولاة والسادة الكتاب العامين للبلديات ونحن ننفذ المقترح الذي يرد علينا من الجهة فلا يمكن أن تختار الوزارة المنطقة.

وكذلك بالنسبة إلى وكالة التصرف في النفايات تدخلت خلال هذه السنة جميع الشركات التي تشتغل معها قرابة 60 مدرسة خلال العودة المدرسية ويمكن أن أقول لك أن جلها في مدينة تونس الكبرى وخلال هذه السنة مثلا في سيدي حسين تمت تهيئة مدرسة العطار وتم تدشينها من كافة الإطارات الموجودة بما فيهم السادة النواب.

بالنسبة إلى بعض المناطق للتطهير تتدخل فيها "ANGED" كمسؤولية اجتماعية لتفريغ "les puits perdus" لدى المتساكنين ورفع الفضلات بالمناطق السوداء.

بالنسبة إلى تدخلات المساحات الخضراء في بلدية سيدي حسين كما تعرفون هناك حديقة محاذية لتقسيم سيدي بوسعيد على مستوى نهج الجمهورية تم التدخل فيها وبالنسبة إلى البرنامج الحالي هناك ثلاث حدائق موجودة في سيدي حسين ووعدنا السيدة المكلفة بالبلدية بأن نعطيها "l'immobilier urbain" والتشجير نوفره إن شاء الله في القريب العاجل وتمت المصادقة على الصفقة وسوف نسلمها حالما تتم.

بالنسبة إلى الغراسات لا يخفى عليكم إننا نبحث دوما عن الديمومة، إذا لم تستجب البلدية أو الحي للديمومة يصبح هناك مشكل، يمكننا غرس الأشجار ولا يتكلف ذلك الكثير، ولكن لا نقوم بها إذا لم نتأكد من ديمومتها فحتى المجتمع سيقول تمت غراسة الحديقة بالأمس واليوم أصبحت جرداء وهذا غير مقبول.

بالنسبة إلى 3 هكتارات من المنتزه الترفيهي والصحي، كما تعرفون ساهمنا وحاولنا مع البلدية وأصدرنا مرتين طلب عروض تبينا أنهما "infructueux" لم يأتيا بنتيجة وحاليا المناقشة قائمة في خصوص ثلاثة صناعيين محليين وسيدي حسين فيها ثلاث أو أربع شركات كبرى إضافة الى العديد من المصانع وسنحاول التناقش معها وفي اطار البصمة الكربونية وجل هذه المعامل للتصدير والتصدير في السنة المقبلة للاتحاد الأوروبي، سيطلبون منهم الأعمال البيئية والتخفيف الذي قمتم به وسنحاول أن ندرج هذا بالنسبة إلى المنتزه في هذا الاطار وان شاء الله تكون سيادتك معنا يمكن أن نتحول إلى المصانع ونناقش معها قصد إمكانية تدخلها معنا في تهيئة 3 هكتارات أساسا كمنتزه ترفيهي وصحي ورياضي لأبناء المنطقة.

بالنسبة إلى التطهير سأتكلم عن تونس العاصمة بالفعل ولاية تونس فيها 182 ألف نسمة وتضم ثماني بلديات هي تونس وباردو وسيدي حسين والمرسى وقرطاج وحلق الوادي وسيدي بوسعيد والكرم، جميعها متبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير.

في تونس العاصمة وليس تونس الكبرى لدينا 1924 كم من القنوات تحت الأرض لشبكة التطهير ولدينا 217 ألف صندوق ربط و74 محطة ضخ وثلاث محطات التطهير، الشرقية والضاحية الشمالية والعطار التي زرتها كما قلت لك بصفة فجئية والسيد الرئيس المدير العام موجود معنا وعاينا الوضع ولدينا برنامج لتأهيلها خاصة في مكونات الحمأة وكيفية استعمالها أساسا.

تونس العاصمة 98% ربط بشبكة التطهير، أكبر نسبة في الجمهورية التونسية ولكن الإشكالية هي في التوسع العمراني العشوائي فشبكة التطهير لا تتماشى مع شبكة العمران العشوائي ونحاول أن نحل المشكلة ومستعدين للتدخل فيها والسيد الرئيس المدير العام نفس الشيء هو الذي يعلمني وحاليا بالنسبة إلى المثال المديري لتغطية مدينة سيدي حسين خصصنا في هذا العام 300 ألف دينار ولو أننا نعرف أن هذا المبلغ لا يكفي للدراسات وعدد الأحياء المتواجدة في تونس وخاصة تونس الكبرى يتكاثر أكثر من الجهد ومن التمويلات المتواجدة وأخيرا منذ أسبوعين عقدنا مجلسا وزاريا خاصا بالتمويلات الممكنة لديوان التطهير وحتى نتمكن من التعميم على كل هؤلاء الناس نحتاج إلى 800 مليون دينار لتغطية الجمهورية كاملة.

وهناك بعض الأولويات وقد أنهكتنا الأحياء العشوائية والبناء العشوائي أجهدنا وصعب علينا الأمر ليس مثل عمود كهربائي واضح فهذا يتطلب تجهيزا تحت الأرض وربط كامل المنازل والأحياء حتى تصل إلى أقرب شبكة لها وتأثيرها حتى على الطرقات ولم نحسب "impact indirect" على الطرقات.

بالنسبة إلى وادي البلنجي الذي سألتم عنه وهو كارثة بيئية هو ليس بواد إنما منشأة مبنية تمت تهيئتها من قبل وزارة التجهيز بالإدارة العامة للبيئة العمرانية وحاليا كما قلت لك وزارة التجهيز بصدد اعداد دراسة مخطط لحماية سيدي حسين من الفيضانات وتم وضع الوادي في هذه الدراسة قصد تهيئته، ولكن فيها " des actions ponctuelles" ونحن مستعدون في إطار أننا دولة واحدة وديوان التطهير موجود يمكن أن نتعهد بأي تنظيف بصفة التدخل السريع ويمكن أن نقوم به دون أية مشكلة.

حول منطقة برج شاكير وهو أكبر مصب في الجمهورية التونسية وهو متكون من آلات الوزن، لدينا خانات للردم وخمسة أحواض لتجميع مياه الرشح ووحدة قارة لمعالجة مياه الرشح ووحدة لتجميع "biogaz" ووحدة لتجهيز وصيانة المعدات المتنقلة وهناك إدارة ومركز متقدم.

التوجه حاليا وكما تعرفون عقدنا مجلسا وزاريا منذ ثلاثة أيام خاص بالتقليص وتثمين النفايات وقمنا بذلك وبرج شاكير من الأوائل الموجودة وحاليا سنشتغل على برج شاكير أولا، المشروع الأول هو إيجاد حل بديل لموقع برج شاكير في منطقة تونس الكبرى وهناك تمويل حاليا موجود وبلدية تونس بصدد الاشتغال عليه وبصدد البحث عن مقترحات جديدة.

ثانيا، كما تعرفون برج شاكير يقوم على أربع ولايات، تونس الكبرى حاليا هناك مشروع حول أن الولايات الشمالية لتونس الكبرى مثلما نتحدث عن أريانة ومنوبة والجهة الجنوبية لولاية بنزرت سنحاول أن نقدم ملفا جديدا وبالنسبة إلى المساحة السقوية في سيدي حسين هناك مشروع كبير سأتعرض له فيما بعد وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

أردت أن أعرج على هذه الدراسة التي صدرت في 1 نوفمبر 2024 وهي دراسة فنية اقتصادية واجتماعية ودراسة جدوى لإحداث مركز للتثمين والردم الفني للنفايات بسيدي حسين.

سيدي الوزير، طبعا حين أقرأ أنها دراسة للتثمين وبعد ذلك أجد كلمة الردم الفني للنفايات يعني أن الكابوس في سيدي حسين مازال متواصلا والخطر الموجود، الآن في المصب قابل أن ينزلق وينهار في أي لحظة نظرا إلى أن النفايات وصلت إلى ارتفاع غير معهود والخطر الثاني أن الدرج الثامن الذي أحدث الآن هو ضمن المجال الغابي يعني هناك الزحف حتى على المجال الغابي للجبل يعني أن هذه الدراسة من ناحية أننا سنبدأ في تثمين النفايات ومن ناحية أخرى هناك تخصيص لمكان لردم النفايات من جديد يعني مصب جديد.

أتساءل وأعتقد أن متساكني سيدي حسين سيقبلون مسألة التثمين لأنها ستشغل وتمتص نسبة البطالة المرتفعة في المنطقة، ولكن لا يمكن أن تقبل بمصب جديد وحملة "سكر المصب" في 2019 والتي قادها شباب عرف أن هذه التأثيرات ستكون كبيرة على الأجيال القادمة وإن شاء الله يسامحونا لأن وزارة الصحة أيضا لم تتكلف بإحداث مستشفى محلي يعالج الأمراض الموجودة الآن مثل أمراض الربو وأمراض جلدية وأمراض تنفسية وسرطان يعني أمراض ناتجة عن الغازات السامة وعن التلوث الموجود وعن الرائحة.

سيدي الوزير، أنت زرتها وشممت الرائحة فماذا يكون إحساس من يسكن هناك ويشم يوميا تلك الرائحة مع التلوث الموجود، فهل ينتمي إلى هذا الوطن؟ لا نريد أن يحس المواطن بالغبن لأنه لا يمكن إلا أن يكون جزء لا يتجزأ من هذا الوطن العزيز.

نريد أن تكون الدولة هي السباقة لحماية هؤلاء وهم ينتظرون لفتة كريمة وإيقاف هذا النزيف وأقول لك سيدي الوزير نحن مع التثمين لأن العالم كله متجه نحو التثمين، ولكن ضد مصب جديد يقضي على الأخضر واليابس ونتمنى أن تكون تونس هي الحضن الدافئ لهؤلاء.

سيدي الوزير، أشكرك على عملك الدؤوب ونحن نتابعه وعلى فتح ملفات فساد وقد بعثت لك ملفات فساد وأنت فتحت البحث فيها وأحييك على هذا الشيء وعلى هذه الشجاعة، كذلك أشكرك على المبادرة وقد توجهت بمراسلة لسيادتكم بخصوص رفع فضلات البناء لمساعدة بلدية سيدي حسين. شكرا من جديد وأتمنى لكم التوفيق.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة عواطف الشنيتي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الرابع للزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي لها الكلمة ولها عشر دقائق أقصى تقدير.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير البيئة وبالوفد المرافق له،

سيكون موضوع سؤالي الشفاهي اليوم حول مجلة البيئة وما أدراك ما مجلة البيئة.

سيدي الوزير، أمام حجم الانتهاكات المسجلة في مجال البيئة والإهمال في أكثر من منطقة بالبلاد والذي يرتقي إلى مستوى الجرائم البيئية تفاعلت الحكومة مع هذا الوضع البيئي الخطير وانطلقت منذ ماي 2022 في إعداد مجلة للبيئة ستكون هي الأولى من نوعها في التشريع التونسي.

وقد انطلق العمل على مشروع المجلة تحت إشراف لجنة قيادة متمثلة على جميع الوزارات ذات العلاقة والهياكل المختصة في المسائل البيئية والمجتمع المدني.

أسئلتي اليوم سيدي الوزير:

أولا، أين وصل مشروع مجلة البيئة؟

ثانيا، ماهي محاور وعناوين المجلة؟

ثالثا، ما هي الآليات الرقابية الجديدة التي تم وضعها للانتهاكات الجسيمة في المجال البيئي؟

رابعا، ما هي آجال عرض مشروع مجلة البيئة على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة عليها؟

مع العلم سيدي الوزير أن السيدة الوزيرة السابقة والوزارة قاموا باستدعاء لجنة الصناعة والعديد من نواب الشعب وحضرنا عدة حصص للتكوين وما أعرفه أن مجلة البيئة جاهزة، فلماذا لم تصلنا إلى الآن؟ وأنتظر الإجابة منكم.

المسألة الأخرى سيدي الوزير، نجد أن وزارة البيئة فيها خمس وكالات لحماية المحيط التي تأسست عام 1988 الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات 2005، مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة 1996، وكالة حماية الشريط الساحلي 1995، ديوان التطهير سنة 1974 وكان حينها يتبع وزارة البيئة.

سيدي الوزير، ما تراه على عين المكان فإن ديوان التطهير يؤدي مهامه حقيقة ويتحصل على "des crédits" ونلاحظ حتى أن مستوى عيش المواطن التونسي خاصة في التطهير يتحسن من سنة الى أخرى لكن سيدي الوزير، لا أعرف ما تفعله الوكالات الأخرى وخاصة مشكل تونس في النفايات التي تجدها أينما تتوجه ونعاني من هذه الفضلات منذ سنين.

المسألة الأخرى سيدي الوزير، لدينا وزارة البيئة بينما رفع الفضلات يتبع البلديات التابعة لوزارة الداخلية، ألا ترى تداخلا كبيرا هنا سيدي الوزير؟ ولهذا حدثت الفوضى والأزمة في تونس الآن وحتى المصبات التي يمكن لسيادتكم التدخل فيها تشرف عليها أيضا البلديات وهي محدودة في المال وحتى في العمال ونرى كل المصبات مؤخرا في كل البلديات فاقت السعة المتاحة مثلما تحدث زميلي مثل صفاقس وتونس وباجة ومدنين يعني كلها.

سيدي الوزير، اليوم مسؤوليتك أن تحل هذه المشكلة العويصة والمعضلة معمر فوزارة البيئة هي التي تهتم بالبيئة والفضلات من أمام باب المواطن حتى تصبح مثمنة.

سيدي الوزير، كنت حضرت من قبلُ في العديد من الاجتماعات حول تجهيز وحدة ومركز تثمين النفايات في ولاية باجة الحقيقة سيدي الوزير اشتغلوا على ذلك وهم يريدون أن يكون بين ولايتي جندوبة وباجة واختاروا معتمدية صغيرة وهي تيبار وهي صعبة الولوج إليها زيادة على أن طابعها فلاحي وبيولوجي وفيها التين ،أطلب من سيادتك حتى اذا أردتم القيام بمراكز لتثمين النفايات فيجب وضع معايير محددة على الأقل مثلا تقولون سنركزه في معتمدية بها أكثر وزن للنفايات وبذلك يتقبل المواطن والمجتمع المدني المشروع فلا يحس نفسه دوما أن المعتمدية أو المنطقة المهمشة في تلك الولاية هي التي نفرض فيها أشياء مسقطة.

سيدي الوزير، هناك مشكلتان وطنيتان وكبيرتان في تونس، مشكل المرجين ومشكل البلاستيك ويذهب السادة المختصون والتابعون لوزارة البيئة إلى الفلاح أو صاحب المصنع ويمارسون عليهم الضغوطات بإصدار الأوامر وأتحدث عن مسألة أفهمها وهي المرجين مثلا حين تذهب إلى المعصرة وتطلب منه حفر حفرة أو مصبا سيتم وضع المرجين فيه وحين تمتلئ فيما بعد أين سيوضع؟

سيدي الوزير، يقول لك سأنقله الى مكان ما وفي الليل يتم صبه في الأرض وسينزل إلى المائدة المائية، اذن لا نريد أن يستنشق المواطنون في منطقة مثل فدان السوق أو تبرسق هذه الروائح وقد قلت هنا بأن هناك مركزا تكنولوجيا البيئة والبحث العلمي منذ 30 سنة، ألم يقم ببحث علمي يمكن أن يفيد به الشباب والشركات الأهلية وبذلك تكون رؤية الدولة متقاربة من أجل القضاء على هذه المشكلة.

سيدي الوزير، أعرف أن النظافة هي توعية وتقاس بدرجة الوعي عند المواطن وليس فقط في الإدارة والمؤسسة ووزارة البيئة ولكن هنا نرى تقصيرا في التواصل، مثلا لا توجد الومضات التلفزية أو الاذاعية ولا توجد تنقلات للتوعية صلب المدارس والمؤسسات فلا أرى هذا كله.

مسألة أخرى سيدي الوزير، حين تحمل المسؤولية لأشخاص معينين وعلى هذا الأساس كان موضوع مداخلتي اليوم هو مجلة البيئة لأنه سيكون فيها الردع وفيها قانون وكل من يقدم على فعل شيء فهو سيتحمل مسؤوليته.

والسيد المدير العام للتطهير بلدية سيدي اسماعيل وحمام سيالة ليس فيهما شبكة التطهير ونود أن تدرجهما في أول مشروع وقد ثمنت مجهود ديوان التطهير فنحن نقول للمحسن أحسنت.

سيدي الوزير، في خصوص شاحنات الفضلات التي تمر ونراها في كامل تونس وتكون بسرعة جنونية مما يتسبب في سقوط 20 و30% منها في الطرقات.

سيدي الوزير، أطلب منك بكل لطف متى ستزور ولاية باجة لأن لدينا مشاكل في وادي باجة ووادي مجردة ولا أريد ذكرها جميعا الآن ولكن نود أن تزورنا في ولاية باجة، وقتها سنطرحها على عين المكان وتطلع على المشاكل البيئية وخاصة أن هناك عدة "باراجات" ووادي مجردة يصل حتى إلى تونس ويستعمله الناس للشرب والسقي. ومرحبا بك وشكرا.

جواب السيد وزير البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة المحترمة والآن نحيل الكلمة إلى السيد حبيب عبيد وزير البيئة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة النائبة على السؤال وعلى الدعوة،

بالنسبة إلى اختيار الدوريات الميدانية بدأت بالبعيد وإن شاء الله في شهر رمضان نتحول الى باجة وهي عزيزة علينا دائما ويمكن أن نلقب أنفسنا برجال الغابات وباجة هي بوابة الغابات للشمال الغربي.

السيدة النائبة، سأبدأ بالمجلة حسبما أتذكر كما قلت لك اشتغلت 30 سنة على مجلة الغابات ومن أول الناس الذين أنجزوها سنة 86-87 اشتغلنا عليها وقمنا بالتحويرات العديدة، ولكن حين تم تعييني مجلة البيئة كانت موجودة ومكتوبة، ولكن السؤال الذي نلقيه ونناقشه هل أن تونس في حاجة اليوم لمجلة البيئة أم لا؟ ونعرج على التجارب المقارنة في البلدان الأخرى مثلا أحد البلدان الأوروبية ليست لهم مجلة بيئة، بل " un recueil environnemental" على 2210 صفحة والفهرس يتضمن 17 صفحة دونوا كل " les textes juridiques " الموجودة حول البيئة في مجلد كامل، نفس الشيء في الكونغو الديموقراطية التي كنت أشتغل عليها نفس الشيء " un recueil " موجود اسمه "livret vert" و" un recueil environnemental " ويكون موجودا وهو الدليل للمستثمر لأن التعقيدات كبيرة.

في الكندا ليس هناك مجلة، لديهم مجلة الغابات ومجلة المياه وفي تونس نفس الشيء الموجود وفي إحدى البلدان الشقيقة المتواجدة بجانبنا لديهم ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة ومجلة حماية واستصلاح البيئة وهذا هو الموجود فماذا نلاحظ؟ مجلة البيئة المتواجدة والتي اشتغل عليها الاخوة ومقبولة وتم تقديمها مع العلم أن كافة الوزارات أعطتنا آراءها وتختلف الآراء وفي بعض الأحيان تكون معقدة.

فهل سنخصص مجلة بيئة وننظر فيها وتجمع كافة النصوص البيئية بما فيها مجلة الغابات ومجلة المياه وقانون "ANPE" وقانون "APAL"؟ وكما قلت كافة الوكالات موجودة وقد طرح على سيادة رئيس الجمهورية نفس السؤال قال لي ما الذي تقوم به كل هذه الوكالات؟ ولماذا التعدد؟ وسأعود معك إلى ما قمنا به في هذا الملف وهذا السؤال الموجود حاليا.

هناك تطور في اعداد مجلات البيئة، هناك من يريد مجلة بيئية مختصة وهناك من يقول لنترك النصوص مفتوحة ويمكن أن نقدم "un recueil" ولكن المجلة الحالية الموجودة والتي تمت مناقشتها وإرسالها إلى كافة الوزارات وتلقيناها من جديد ويمكن أن نقدمها، ولكن لا يجب أن نقع في الخطأ وقلت لك من خلال تجربة 30 سنة أن هناك إشكاليات كبرى هل سيتم ادراج "code forestier" في مجلة البيئة أم لا؟ هذا هو السؤال، هل أننا سنقوم بتدوين كل الخطايا ولا يمكننا التعرض لكل الخطايا؟ هناك خطايا في مجال المياه وفي مجال الصرف الصحي وفي مجال الغابات والمراعي وفي مجال التصحر وفي مجال النفايات، فذلك عديد ولو سنقدم المجلة فإنها ستكون في 1000 أو 2000 صفحة وسنعقد التشريع الموجود في تونس.

حاليا موجودة عندنا مجلة فيها قرابة 400 فصل تم اعدادها وسأعرضها لك بصفة سريعة:

هناك أحكام مشتركة وأحكام عامة ومبادئ أساسية، الحقوق والواجبات البيئية، مبدأ التنمية المستدامة.

يمكن أن أعطيك نسخة منها أو يمكنك استخراجها من موقع الواب للوزارة فكل شيء موجود وتم إعدادها بصفة تشاركية وموجودة حاليا نسخة على موقع الوزارة.

وهناك قرابة اثنتا عشر قسما: مبادئ واتصال بين الأجيال والانتقال، مبدأ عدم التراجع، الحق في المعلومة، مبدأ المشاركة، مبدأ الوقاية، مبدأ الحيطة وكلها مبادئ ولكن السؤال الذي نطرحه هل ستنفعنا غدا أم لا؟ وسنزيد تخمة على تخمة المشاريع وسننظم يوما اعلاميا إن شاء الله تشاركون فيه معنا وتقولون هل نواصل في المجلة أم نحاول أن نجمع كل النصوص الحالية بالنسبة لمجلة البيئة أساسا ولا يمكن أن أتلو كل النصوص فالفهرس فيه أربع ورقات وهذه أهم الأشياء.

بالنسبة إلى الأسئلة الأخرى وكما تعرفون بتعليمات سامية من سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد طلب منا تقييم كافة المؤسسات والدواوين التابعة للوزارة، قمنا بهذا العمل وقدمنا مقترحات وهي حاليا على مستوى رئاسة الحكومة.

تقوم الوكالات بدورها وسنتعرض فيما بعد للنفايات وسأقدم برنامج الشريط السياحي أيضا "ONAS" 18,500 كم قنوات تحت الأرض و127 محطة ووصل الربط الى 70% من المنازل والإشكالية تبقى في المنازل والأحياء غير المهيأة سابقا ونتدخل في هذا وهدفنا دائما الربط 2% من العائلات سنويا وهذا الهدف الذي نعتمده مع "ONAS" رغم أن التمويلات غير كافية للربط، إضافة إلى صعوبة المناطق وتشتت العمران والأحياء الجديدة، أحياء مهيكلة وغير مهيكلة وربطها وسنعرج على كل هذا.

بالنسبة إلى اختيار مركز تثمين النفايات بولاية باجة فالاختيار لا يرجع إلى الوزارة أو وكالة التصرف في النفايات، إذ يرد المقترح دائما من الولاية وكما تعرفون هو مركز نموذجي وهناك بعض الشروط الموجودة والنموذجي دوما لا نتجاوز تثمين 7 أو 10 الاف طن والمشروع بتمويل ياباني وفي طور الانجاز ولكن هذه المشاريع نموذجية بالفعل ونريد المرور مثلما تحدثت مع السيد النائب الى برج شاكير فكيف سنثمن ألاف الأطنان؟ ولدينا أربعة أو خمسة مصانع اسمنت تستورد الفحم وألاف الأطنان الموجودة ونريد اقصاء كل هذا ونعطيكم البديل كطاقة وهذا هو هدفنا وفقنا الله.

بالنسبة إلى المرجين، هناك بعض البحوث ولكن هناك عدم قبولية الفلاحين والمقترح في هذا الشأن وهناك منشور مع السيد وزير الفلاحة يهم كمية يمكن نثرها في مزارع الزياتين وتحت أشجار الزياتين للسقي والتثمين في آن واحد.

كذلك هناك صناعة الصابون ورأينا كيف يتم تثمين هذه المادة في ولاية المهدية مؤخرا وهناك إمكانية الحديث عن "biodiesel" ويمكن أن نقوم بهذه الإمكانية.

أرجو أن أكون قد أجبت عن كل الأسئلة ان شاء الله وشكرا لك.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

الإجابات كانت دقيقة وقد أجبتني على الأقل في خصوص المسائل التي رغبت في معرفتها، فقط مسألة النظافة التي تتبع وزارة البيئة ووزارة الداخلية وهذه مسؤوليتك فعلى الأقل توحد المسألة حتى نعرف من المسؤول حتى نتمكن من أن نحاسبه وبخصوص مجلة البيئة وما ستحدثه إن شاء الله على الأقل سيكون لنا قانون من أجل أن نحاسب المذنبين وشكرا لك مرة أخرى.

ونحن كنواب شعب حين نتحصل على إجابات دقيقة وشافية وضافية نقول للمحسن أحسنت وشكرا سيدي الوزير.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد بن سعيد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الخامس للزميل المحترم، السيد محمد بن سعيد، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة المرافقين،

سيدي الوزير، تمت الموافقة والتأشير من السيدة والية نابل على تبني شبكة التطهير لمعتمدية تاكلسة من قبل الديوان الوطني للتطهير وأرسل الملف إلى الإدارة العامة للتطهير ونحن هنا سيدي الوزير نطالب بالتسريع في إبداء الرأي والموافقة على هذا الملف.

ثانيا، نتساءل عن سبب توقف مشروع إنجاز الجزء الثاني من برنامج "Medwetcoast" وهو مشروع من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي المهدد على المستوى العالمي في النظم البيئية والساحلية والمناطق الرطبة ويهتم هذا البرنامج بخمس مواقع، علما وأن الموقع

الذي أتحدث عنه في معتمدية الهوارية وهذه الخمس مواقع هي: أرخبيل زمبرا، جبل الهوارية، غابة دار شيشو، المنطقة الغابية بوادي العبيد، سلسلة البحيرات الساحلية الشرقية لشبه جزيرة الرأس الطيب، كذلك نتساءل عن مشروع منتزه سيدي عامر بالهوارية، أيضا ضمن نفس البرنامج "Medwetcoast".

من المفارقات سيدي الوزير، أن مركز مراقبة الطيور بسيدي عامر بالهوارية الذي صرفت عليه أموال ضخمة بات بدوره مهملا وكأن الهدف من إنشاء هذا المرفق قد انتهى بمجرد انتهاء الأشغال فهو غير مستغل سيدي الوزير، ونحن نتساءل اليوم: لماذا لا يستغل هذا المركز في مشاريع ذات جدوى كمركز تخييم مثلا أو فضاء للسياحة البيئية أو كمتحف يعرض فيه تراث المنطقة وبالتالي سيساهم في تنشيط الحركة السياحية والثقافية بالهوارية.

أيضا نتساءل عن تنقيح الأمر 1847 لسنة 2014 وخاصة الفصل 23 الذي نص على إلزامية إرجاع الحالة على ما كانت عليه لمستغل الأشغال للملك العمومي البحري والقيام بمعاينة كذلك تحرير محضر استرجاع العقار بعد الاستغلال لخمس سنوات.

سيدي الوزير، عندما نتحدث عمن قام بنصب "parasol" من الممكن أن يقع إزالتها أو إرجاعها ولكن عندما نتحدث عن مطاعم أو عن مشرب فالإزالة والإرجاع تتطلب المليارات وأتذكر في زيارتك إلى نابل سيدي الوزير، صرحت بأنه سيقع تعديل هذا الأمر بطريقة يتم فيها النظر في هذه الملفات، فإن كان المستغل قد سوى وضعيته المالية ولم يقم بتجاوزات فإنه سيتحصل على التجديد ولا تتم الإزالة وإذا قوبل مطلبه بالرفض فستتم الإزالة، نتساءل متى سيتم تنقيح هذا الأمر؟

كذلك لابد من تغيير آجال قبول المطالب سيد ي الوزير، من غير المعقول أن تكون الآجال من 1 جانفي إلى 31 مارس ويتم النظر في البداية في مطالب أصحاب النزل ويتم النظر في مرحلة ثانية في ملفات الأشخاص الطبيعيين وفي مرحلة أخيرة يتم النظر في البلديات التي من المفترض أن تحظى بأولوية النظر في هذه الملفات لأن إجراءات إتمام دفع المستحقات المالية لأشغال الملك العمومي البحري تتطلب وقتا، بما أنها مؤسسة عمومية إلى جانب إجراءات التعاقد مع سباحين منقذين التي يتم فرضها على البلديات. أيضا تعرض ملفات البلديات أحيانا في شهر جويلية وشهر أوت وبالتالي تحرم البلدية من استغلال موسم كامل وبالتالي تحرم سنة من استغلال الملك العمومي البحري.

أيضا أسعار استغلال الأشغال للملك العمومي البحري تضاعفت وأصبحت باهظة جدا بعد قرار تعديل المعاليم سيدي الوزير بتاريخ 30 جويلية 2023 خاصة للبلديات، سابقا كان السعر في متناول البلديات وكان هناك تخفيض بـ 25% للبلديات، اليوم مثلا بلدية تاكلسة تم تحديد المعلوم بـ 47 ألف دينار وأنا أؤكد لك بأن البلدية خاسرة وحتى البة لا يمكن لأحد أن يشارك فيها بهذا السعر.

كما أن موارد بلدية تاكلسة محدودة فمن المفروض أن تكون التسعيرة أقل كما يجب أن نأخذ أيضا بعين الاعتبار المنطقة فليست الحمامات كتاكلسة وليس دار علوش كالمنستير، كما أن الـ " formule " التي على أساسها يتم تحديد السعر يجب أن تخضع أيضا لمعايير ومن ضمن هذه المعايير الجهة الموجودة فيها الساحل والمكان الذي سيقع استغلاله.

أخيرا سيدي الوزير، لابد من تركيز دورات مياه بالشواطئ المهيأة، لأنه تعرضنا لمشكل كبير في تاكلسة في المنقع وفي " le port de prince" في السنة الفارطة لأن هناك مشكلا في دورات المياه غير الموجودة في هذه الشواطئ وسابقا كان يتم جلب " des pavillons bleus et des réservoirs" نطالب اليوم بإرجاع هذه التجهيزات لمزيد إضفاء الاستغلال الأمثل لهاته الشواطئ.

بالنسبة إلى الأشغال في الملك العمومي البحري سيدي الوزير، بلدية تازغران بوكريم زاوية المقايز، هذه البلدية في معتمدية الهوارية وأنا تمنيت أن يكون السيد المدير العام حاضر معنا، لقد قدمت بخصوص هاتين البلديتين ملفان سيدي الوزير، بوصفي رئيس بلدية المكان سابقا والمطلب دائما يتم قبوله بالرفض لأسباب غير مقنعة، هذه البلدية محدثة وهي مؤسسة عمومية ونحن لا ندافع عن أشخاص بل نحن ندافع عن مؤسسة عمومية لذلك لا يوجد سبب لعدم تمكينهم من تراخيص ولدينا أربع شواطئ، لا بأس أن نقوم بتجربة وأن نمنحهم الاستغلال في شاطئين ولنشجع هذه البلديات المحدثة لتتمكن من تنمية مواردها وهي بلدية تازغران بوكريم زاوية المقايز وحاليا هناك ملف سيصلكم لا أدري هل وصل أم لا، سأتواصل مع السيد الكاتب العام في صورة عدم وصوله، نحن نطلب منكم النظر في هذه الوضعية ولنعطيهم أشغال الملك العمومي البحري مع العلم أنه يتم استغلالها خارج اطار القانون واليوم المؤسسة العمومية هي التي نريدها أن تستغل الملك العمومي البحري.

أيضا ما هي خطة الوزارة للقضاء على صرف مياه المؤسسات الصناعية بمعتمدية الهوارية، خاصة بكل من صاحب الجبل، الطنارة، سيدي داود، دار علوش، حارة الشعراء ومنطقة نشع وتازغران؟

تلوث كبير السيد الوزير، وأنا بالمناسبة أطالب بزيارة لهذه المناطق نظرا إلى التلوث الكبير الذي تعاني منه والحلول في المتناول، أصحاب هذه المصانع قادرين على تقديم الحلول، لكن لابد أن يكون هناك بعض الضغوطات وننتظر زيارة منكم السيد الوزير، لتدارس هذا الموضوع عن كثب للبحث عن حلول في هذا الموضوع.

أيضا التلوث بسبب مياه الصرف الصحي والسيد الرئيس المدير العام يعلم بأن لدينا ثلاث مناطق في بلدية تازغران بوكريم زاوية المقايز: في منطقة تازغران وفي منطقة بوكريم وفي منطقة زاوية المقايز، تم إحداث شبكات تطهير عشوائية كما أن الصرف الصحي اليوم عشوائي اليوم في الأودية، لابد اليوم من البحث عن حل في مياه الصرف هذه وقد تمنيت أن اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والتي في قسطها السادس فيها قرابة مائة وخمسين مليون دينار، تمنيت أن يقع الأخذ بعين الاعتبار التلوث المتسبب فيه الصرف الصحي العشوائي هذا، وبما أنني أتحدث عن ديوان التطهير والذي يعد فرع من وزارة البيئة من المفروض أن المعيار الرئيسي الذي يتم أخذه بعين الاعتبار هو التلوث الذي تسبب فيه الصرف الصحي واختيار المناطق التي سيتم التدخل فيها والتي سيتم مد فيها هذه الشبكات ولكن لم يتم اختيار هذا وهناك دراسة لمحطة تطهير ثلاثية المعالجة في هذه المنطقة وقد توقفت الدراسة منذ ثلاث سنوات تقريبا فعلينا إعادة إحياء هذه الدراسة السيد الرئيس المدير العام وعلينا النظر في هذا

الموضوع لنذهب إلى التجمعات السكنية ولنحل إشكال التطهير في هذه المناطق.

بخصوص مركز تحويل النفايات في تاكلسة سيدي الوزير، قامت لجنة بإجراء معاينة وكانت مرفوقة بممثل عن أملاك الدولة وتم الاتفاق على عقار محاذي لمحطة التطهير ببدار بمعتمدية تاكلسة وأرسل الملف للحصول على الموافقة لتخصيص هذا العقار ولا أدري هل أن وزارة البيئة قامت بمراسلة أملاك الدولة لتخصيص هذا العقار أم لا؟ علما وأن الإجراءات ستكون مشابهة أو مطابقة للإجراءات التي تمت في العقار المخصص لمحطة التطهير.

سأتحدث عن المناولة في مصبات المراقبة وفي مراكز التحويل: الاتفاق الذي حصل بين الحكومة سنة 2011 وبين الاتحاد العام التونسي للشغل القاضي بإلغاء المناولة، هذا القطاع هو قطاع مناولة بامتياز سيدي الوزير، لم يقع تطبيق هذا القرار وأيضا الفصل 20 لسنة 1996 الذي أكد على أن عملية...

جواب السيد وزير البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد الحبيب عبيد، وزير البيئة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي النائب،

الملف الذي تحدثت عنه لا يهم المناولة ولكن سأجيبك عن هذا فقد فهمت سؤالك.

هناك مستثمر هو ابن ولاية نابل يعيش خارج حدود الوطن ولديه أرض وهو مستعد أن يقوم بتثمين النفايات الموجودة في ولاية نابل فمكناه من 50 % وقمنا بتوجيهه ونحن بصدد مراقبته.

بالنسبة إلى المعلومة الثانية، محطة التطهير بتاكلسة إن شاء الله في الأسبوع القادم ستبدأ في العمل ونحن بصدد العمل على هذا وقد تم تبنيها بأمر في أعلى مستوى.

السيد الرئيس، بالنسبة إلى الهوارية ما يمكننا قوله بأنها تمثل أنموذج وقد بدأت العمل بالطاقة البديلة منذ سنوات وهذا لم نسمع به سابقا وأنتم تعرفون "les éoliennes" الموجودة في الهوارية، الهوارية هي منطقة يوجد بها الجبال وفيها الهضاب، الهوارية هي النموذج الذي يوجد بها البحر من جهة نجد شاطئ صخري ومن أخرى شاطئ رملي على بعد بعض الكيلومترات، الهوارية السياحة البحرية والسياحة البديلة، الهوارية التي يوجد بها مهرجان الساف، لذلك علينا أن نحافظ على الهوارية وعلينا العمل عليها كنموذج لمدينة مستدامة لذلك لا يمكننا التغاضي عن النفايات أو على مستوى التطهير أو لا يمكن أن نترك من يلوثها، هذا تعهد من وزارة البيئة.

بالنسبة إلى مركز مراقبة الطيور، كما تعلمون هو يتبع جمعية أحباء الطيور ولكن بإمكاننا إعادة إحيائه وبإمكاننا الاتصال بهذه الجمعية وبإمكاننا الاشتغال على هذا أيضا.

بالنسبة إلى "APAL" تمت مناقشة القانون الذي بمقتضاه يعطى الإشغال الوقتي للشاطئ وتقديمه لإدخال تغييرات عليه وسيتم حذف الفصل 23 ولكم الحق في ذلك فمنح المعني خمس سنوات للهدم ثم بعد ذلك يتم منحه ترخيص آخر ليقيم نفس "البراكة" هذا غير معقول.

نفس الشيء بالنسبة إلى تشجيع القطاع السياحي والنزل من غير المعقول أن يمنح خمس سنوات لبعث استثمار كبير بملايين الدينارات سنعطيه عشر أو خمسة عشرة سنة ليمكنه القيام بذلك.

بخصوص الغلاء المشط للأسعار، هذا الموضوع كنت من أول النواب الذي تطرقت له وبإمكاننا مراجعته بالنسبة إلى البلديات فلا يجب أن يكون نفس المعلوم بالنسبة إلى كل البلديات وأنا أوافقك ولكن بخصوص الاستغلال والقيمة الاقتصادية الأمر يختلف علينا، إعطاء قيمة اقتصادية للشواطئ وهذا عمل صعب ويجب أن يكون هناك عمل تشاركي لأنه يمثل بعض الحساسية نوعا ما.

بالنسبة إلى مشروع تازغران وبخصوص بعض المشاريع التي ذكرتها على مستوى التطهير، السيد الرئيس المدير العام أعلمني بأنه لم تصله هذه الملفات عندما ستصله هذه الملفات سيتم النظر فيها.

نعود إلى المصب المراقب بولاية نابل كما ذكرت هناك مصب مراقب خلال شهر أوت 2009 على مساحة 30 هكتار يقع بين منزل بوزلفة ومنزل تميم، يقوم بقبول 220 ألف طن، هناك إمكانية لتحويل جزء لهذا المستثمر وسيتم الاشتغال إن شاء الله على هذا وهناك مقترح في هذا الخصوص.

ثانيا، لدينا مراكز تحويل وكما تعلمون فإن منظومة النفايات أعود وأقول بأن تجميع النفايات يتم من قبل البلديات وهذه النفايات تصل إلى مراكز التحويل إما أن تذهب مباشرة إلى المصبات أو تذهب إلى مراكز التحويل ومراكز التحويل تابعة لوكالة التصرف في النفايات فهي تقوم بتسهيل تحويل النفايات من البلديات التي تقوم بجمع هذه النفايات، يتم قبولها من قبلنا وبعد ذلك بالوسائل الخاصة لل "ANGED" تقوم بتحولها إلى مراكز التثمين أو إلى المصبات الموجودة حاليا.

لذلك بالنسبة إلى ولاية نابل كما تعلمون لدينا مراكز تحويل موجودة في سليمان، في بني خلاد، في الحمامات وفي قربة وفي الهوارية، تستقبل الهوارية قرابة 8 آلاف طن ويتم تحويلها بوسائل الوزارة وبوسائل نقل الوزارة إلى المصب المراقب على تقريبا 68 كلم.

بالنسبة إلى موقع هذا المصب المراقب في الهوارية يوجد به رصيفان، أي هناك مدخلان للشاحنات التي تدخل للقيام بحمولتها بحوالي 20 أو 30 طن ويتم تحويله إلى المصب المراقب، يتم العمل على حصتان وكل حصة تضم 8 ساعات ونصل أحيانا إلى منتصف الليل تقريبا في انتظار شاحنات التحميل والبلديات المعنية بجلب هذه النفايات: الهوارية، دار علوش وحمام الغزاز التي تقوم بجلب قرابة 8500 طن سنويا.

بخصوص التلوث، بصفة عامة في ولاية نابل يساهم النشاط الصناعي بولاية نابل والشركات المختصة في التحويل الغذائي في هذا التلوث، كما تعلمون من مصبرات ومن طماطم ومن أسماك ومن مذابح الدواجن وجل هذه الشركات تنتصب في مناطق فلاحية ولا تنتصب في المناطق الصناعية هذه هي الإشكالية، هؤلاء سنحاول تسوية وضعيتهم ونحن بصدد تنقيح قانون دراسة المؤثرات على المحيط الخاصة بـ "ANPE" ليتم تمكين هذه الشركات التي لم تتحصل على ترخيص سابق في الانتصاب وقامت بالانتصاب في

أماكن غير الأماكن الصناعية، اقترحنا تسوية لوضعيتهم، لنطلب منهم القيام بـ "un plan de diminution des risques de pollution" بما أنهم موجودين وهذه المصانع موجودة ولا يمكننا القضاء على هذه المصانع وسنبقى نشتغل معهم ولكن علي هذه الشركات أن تعطينا مخطط ليخفف من التلوث الذي ينجر عن مصنعه وهذا سيتم القيام به في كل ولايات الجمهورية بما فيهم مدينة الهوارية، لذلك سيتم الاتصال بهؤلاء ونطلب منهم أن يمدونا بالأمثلة التي لديهم للحد من التلوث المنبعث من مصانعهم، هناك قرابة أربعة مصانع موجودة، المعمل الأول يقوم بمعالجة أولية وفي بعض الأحيان تتعطب ونحن دائما بصدد متابعته ومساندته، هناك بعض الإخلالات وتم توجيه خطية لهذا المصنع.

هناك شركة أخرى لديها محطة معالجة طبيعية قصد تحويل المياه للاستعمال الفلاحي أو في تغذية المائدة المائية وقد تم إلزام هذه الشركة في حالة تعذر إنجاز محطة المعالجة الطبيعية التكميلية بالقيام بتوسعة وحدات المعالجة البيولوجية للمحطة الموجودة وتجهيزها بوحدة للمعالجة الثلاثية.

بخصوص المعمل الثالث طلبنا منه تأهيل محطة الضخ بصاحب الجبل وتأمين تحويل المياه الصحية المستعملة إلى محطة التطهير بالهوارية.

بالنسبة إلى التطهير هناك برنامج كبير في ولاية نابل قرابة 452 مليون دينار، هناك المشروع الذي تحدثت عنه مع "AFD" هو مشروع يعنى بالأحياء الشعبية تم اختيار المناطق ولكن السيد الرئيس المدير العام قال لي بأن هذا الاختيار ليس اختيار نهائي ولكن هناك بعض الشروط عندما نتحدث عن حي شعبي يجب أن لا يتجاوز معدل المياه المستغلة 50 متر مكعب في الثلاثية، فإن توفرت فيها هذه الشروط فلديكم هذا المشروع الذي انطلق القيام به حاليا في بعض الولايات وسينطلق في ولاية نابل وشكرا وبارك الله فيك.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمد بن سعيد في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق فليتفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير على هذه الإجابة،

سأعود السيد الوزير بأكثر دقة على موضوع المناولة في مصبات المراقبة وفي مراكز التحويل.

محضر الاتفاق المبرم بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل وفي إطار تجسيم هذا القرار السيد الوزير، تم عقد جلسة يوم 21 فيفري سنة 2011 والمتعلقة بإنهاء المناولة وتم الاتفاق على إلغاء المناولة وهذا القطاع هو فعلا مناولة لأن الفصل 20 لسنة 1996 ينص: "يمكن إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة النفايات إلى شركات خاصة في شكل لزمات أو في شكل مناولة" ولا يوجد لدينا لزمات ولم نبرم صفقات لمدة عشر سنوت و15 سنة و20 سنة، نحن نسند صفقات بثلاث سنوات وبخمس سنوات يعني مناولة.

كما أريد أن أوضح لكم سيدي الوزير، أنه بالنسبة إلى هذا النشاط فإن إلغاء المناولة أمر ضروري وضروري جدا وله تداعيات مالية كبرى على وزارة البيئة، سيدي الوزير، هذه الشركات المستغلة تقوم بنقل الطن من هذا بين 15 و20 دينار حسب بعد مركز التحويل، تقوم بردم الفضلات بـ 8 دنانير الطن أي عندما أحتسب مصب برج شاكير الذي يتم تحويل له في اليوم 80 طن فإنني أتحدث عن 46 ألف دينار في اليوم بين ردم وتحويل، أتحدث في الشهر عن مليار و380 ألف دينار سيدي الوزير وفي السنة 41 مليون دينار و400 هذه الأموال تذهب إلى الشركات المستغلة وهذه الشركات لم تأت بفلسفة جديدة أو بمنظومة جديدة.

المنظومة هي منظومة ردم، منظومة بدائية سيدي الوزير لا تحتاج لا لشركات أجنبية ولا تحتاج لكفاءات بل أكثر من هذا فإن العاملين في هذا القطاع والذين لديهم الاستمرارية في مصبات المراقبة وفي مراكز التحويل، لدينا الإطارات من "chef de projet" إلى "chef centre" إلى "chef d'équipe" من سواق ومن عملة أي كامل الفريق موجود سيدي الوزير ومرسم بالمصب المراقب أي مرسم بالمنشأة التابعة لوزارة البيئة أي يعتبرون مرسمين بوزارة البيئة، لم يتبق سوى حصولهم على أجورهم من وزارة البيئة، لماذا يتم إهدار المال العام وأخصص 41 مليون دينار في السنة لمصب وحيد.

لذلك أرى السيد الوزير بأن هذه الشركات تستنزف المال العام وربما تكون الحسابات غير دقيقة لدي سيدي الوزير ولكن الأموال التي تذهب إلى الشركات المستغلة لا موجب لها، كان بالإمكان إدماجهم في الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ولديكم مراقبين في كل مصب يتبع "ANGED" يمكنه تسيير المصب وهذه العائدات والأموال التي تذهب إلى الشركات يبقى لصالح "ANGED" وتذهب في التثمين وغيره.

فلو ذهبنا في التثمين يكون هذا مقبولا لأنه لا يوجد لدينا في تونس من يقوم بالتثمين ولكننا نعمل بالردم من سنة 2000 إلى اليوم نعمل بطريقة الردم ونعطي أموالا لهذه الشركات المستغلة، بل أكثر من هذا نحن نعطي "frais fixe" للأعوان وللعملة ولجميع إطارات هذه الشركات، قرابة 650 عامل بين عمال واطارات يعملون بالمصبات، نحن نعطيهم "frais fixe" سيدي الوزير أي بالإضافة الى حصوله على مقابل لتحويل النفايات على كل طن ويتحصل على مقابل الردم على كل طن، يتحصل أيضا على أجر ثابت.

فما الموجب اليوم من ترك هذه الشركات سيدي الوزير؟ بل أكثر من هذا في كراس الشروط سيدي الوزير، الشروط على المقاس وأنا أعي ما أقول السيد الوزير، عندما نعمل بمنظومة بدائية كهذه سيدي الوزير، لماذا نشترط بأنه من سيشارك في هذه الصفقات يجب أن يكون لديه خمس سنوات عمل في هذا الميدان وهذا ما جعل الشركات نفسها الموجودة من سنة 2000 إلى اليوم ويمكنك مراجعة هذا والاطلاع عليهم سيدي الوزير، أي كل صفقة تقتسم بين هذه الشركات فيما بينها وكل شركة لها الحق في "des lots" ويتواصل العمل بهذه الطريقة أي لا مجال ولا فرصة لإدخال شركات أخرى وأن يكون هناك مبدأ تكافؤ الفرص في الصفقات لأنه بهذه الشروط الموضوعة لا يمكنهم الدخول.

رجاء السيد الوزير، التدقيق في هذا الموضوع لأنه موضوع مهم ومهم جدا ولنذهب إلى موضوع تثمين النفايات، أصلا أصبحنا نفكر أن التأخير في تثمين النفايات وراءه غاية...

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة ضحى السالمي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السادس والأخير للزميلة المحترمة السيدة ضحى السالمي ولها عشر دقائق على أقصى التقدير.

السيدة ضحى السالمي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة النواب،

السيد وزير البيئة،

تحية طيبة،

أنا هنا اليوم لأتحدث باسم أهالي حمام الأنف وحمام الشط وبرج السدرية وباسم كل تونسي يحلم بأن يعيش في بيئة سليمة بعيدا عن التلوث، عن الروائح الكريهة، عن الأمراض التي باتت تحاصرنا وتهددنا بسبب الإهمال والتقصير.

الوضع البيئي سيدي الوزير، في الضاحية الجنوبية للعاصمة لم يعد مجرد أزمة مؤقتة، بل صار كارثة دائمة تهدد صحتنا وحقنا في العيش بكرامة.

كانت الشواطئ متنفسا للعائلات ومصدر رزق الصيادين، اليوم أصبحت مكبا للنفايات ومصبا لمياه الصرف الصحي، مياه البحر لم تعد زرقاء، صارت داكنة بلون التلوث، تفوح منها روائح كريهة تخنق الأنفاس، الناس الذين يسكنون بجوار الشاطئ في حمام الأنف في فصل الصيف يغلقون منازلهم ويهجرونها، السبب هو الصرف الصحي الذي يصب مباشرة من واد مليان وواد جيفة دون أي معالجة إضافة إلى المخلفات الصناعية التي تلقيها المصانع المخالفة في البحر دون رقابة ودون محاسبة. المواطنون الذين كانوا يرتادون الشواطئ للسباحة والاستجمام أصبحوا يخشونه اليوم بعد أن تحولت المياه إلى مستنقع آسن من الفضلات البشرية والصناعية، الصيادون يعانون من نفوق الأسماك وتراجع الثروة البحرية والحالات الصحية في تزايد مستمر: التهابات نفسية، أمراض جلدية، أمراض خبيثة بدأت تظهر بشكل ملحوظ خاصة لدى السكان الذين يسكنون قرب الشواطئ ولدى الأطفال وكبار السن تحديدا.

وادي مليان وواد جيفة اللذان من المفروض أن يكونا مجاري طبيعية، تحولا إلى قنوات مفتوحة للصرف الصحي، تجرف معها كل الفضلات مباشرة إلى البحر، مع كل شتاء تطفو الرواسب على السطح، تختلط بالمياه الجوفية وتتسبب في فيضانات كارثية تهدد المساكن المحيطة، الروائح الصادرة عن الأودية صارت جحيما يوميا لا يطاق.

الغابات المحيطة أصبحت مكبات مهملة بدل أن تكون محميات طبيعية، غابة بوقرنين التي كانت واحدة من أجمل المحميات في تونس تحولت إلى مكب مفتوح للنفايات، أشجار تموت بسبب الإهمال والحرائق المفتعلة، تلال من القمامة تغزو الغابات أو المناطق الخضراء.

غابة بئر الباي التي كان من الممكن أن تكون رئة خضراء للمنطقة، صارت بدورها مهجورة ومهملة وعرضة للاعتداءات والتلوث.

المصانع المخالفة سيدي الوزير والتي تلقي بمخلفاتها الكيمياوية في البحر أو في الغابة هي تلقي مواد سامة، هذه المواد لا تهدد السلامة العامة فقط فهي تهدد حتى النظام البيئي البحري.

المصانع المخالفة تستفيد من غياب الرقابة والمحاسبة، من يدفع الثمن؟ المواطن هو من يدفع ثمنا باهظا من صحته ومن سلامته ومن حياته اليومية.

هذا الملف السيد الوزير ليس وليد اللحظة ولم يطرح اليوم، كان محور تحركات عديدة قمت بها، كل الطرق مسدودة، الوعود بقيت دون تنفيذ، قدمت أسئلة كتابية لوزارة البيئة وللوزراء المتعاقبين، الإجابات كانت مبهمة غامضة وأحيانا إجابات جميلة جدا تجعلك تعيش في المدينة الذكية ولكن على أرض الواقع لا يوجد أي التزام حقيقي ولا توجد أي إرادة للتغيير.

نزلت إلى الميدان، زرت الشواطئ، تحدثت مع السكان، سمعت معاناتهم اليومية ووثقت الكارثة بالصور وبالفيديوهات التي تناقلتها وسائل الإعلام، خرجت إلى وسائل الإعلام، أنذرت بأن ناقوس الخطر يدق، لم نعد نتحدث عن أزمة فالوضع تجاوز حدود الإنذار إلى كارثة حقيقية، قدمت شكاوى رسمية، كالعادة وعود متكررة لا تنفذ والمواطنون يعانون باستمرار.

السيد الوزير، سأعطيك أفضل نتيجة جنيناها، أفضل نتيجة في إحصائيات 2024، من 28 شاطئ في الجمهورية التونسية منهم 16 شاطئ ممنوعة من السباحة في الضاحية الجنوبية، هذه أكبر نتيجة أحرزنا عليها أي حتى بلغة الأرقام والإحصائيات نحن نتحدث عن منطقة موبوءة، منطقة منكوبة أي أن حجم الدمار والخراب البيئي الذي تعانيه الضاحية الجنوبية لا تعالج بحلول ترقيعية.

زيارة السيد رئيس الجمهورية في الصائفة الفارطة إلى حمام الأنف كتتويج لهذه التحركات مشكور ولكن ماذا بعد زيارة سيادة الرئيس، ماذا حصل؟ أكبر إنجاز تم القيام به هو رفع "الصقالة" أي أن مشكلة حمام الأنف متوقفة على الحجارة وكأننا أمام مريض بمرض خبيث ويتم إعطاؤه "Panadol" كمسكن، لذلك فإن حجم الخراب البيئي لا يستوجب تدخلات ترقيعية وأطالبك السيد الوزير بزيارة للضاحية الجنوبية والتعامل مع شواطئ الضاحية الجنوبية على أنها جائحة.

إلى متى سيستمر هذا الصمت؟ إلى متى ستبقى حياة الناس رخيصة إلى هذه الدرجة؟ نحن نطالب بإيقاف صب مياه الصرف الصحي في البحر، مع التزام الديوان الوطني للتطهير بحلول بديلة ومستدامة، نطالب بإجبار المصانع على معالجة نفاياتها قبل تصريفها، نريد إطلاق مشروع عاجل لتنظيف الأودية والشواطئ تحت إشراف خبراء مستقلين، مع تحديد تسقيف زمني واضح، نريد فرض رقابة صارمة على المصانع وإجبارها على استعمال تقنيات معالجة حديثة، مع فرض غرامات على المخالفين.

نريد تفعيل الرقابة البيئية والمحاسبة وتحميل المسؤولية للجهات التي تسببت في تدهور الوضع البيئي في الضاحية الجنوبية، مع محاسبة كل مقصر ومتواطئ في هذه الجريمة البيئية، كذلك نريد تخصيص ميزانية طارئة لإعادة تأهيل غابتي بوقرنين وبئر الباي ومنع تحويلهما إلى مكب للنفايات، نريد تفعيل المحاسبة سيدي الوزير، من المسؤول عن هذا الوضع الكارثي؟ لماذا لم يتحرك أحد رغم يعني كل التحذيرات، رغم كل الملفات التي قدمناها، هل نحن السيد الوزير بحاجة إلى كارثة صحية حتى نستفيق، حتى نتحرك؟

لم نعد نريد أن نستمع إلى وعود تتحدث عن الدراسات وعن التخطيط وأننا بصدد البحث عن اعتمادات...، نحن نريد أن يتحمل المسؤولون مسؤوليتهم على تدهور الوضع البيئي في الضاحية الجنوبية.

الأسئلة المباشرة الموجهة لكم السيد الوزير، لماذا لم يتم اتخاذ أي إجراءات جدية رغم كل التحذيرات والملفات التي قدمناها؟ من يحمي المصانع المخالفة التي تهدد بحرنا وبيئتنا؟

نحن هنا اليوم لنتابع ولن نقبل أن يستمر هذا التخاذل بعد اليوم، هذا الملف لم يعد مجرد مسألة بيئية، هذا الملف أصبح قضية إنسانية، قضية صحة وكرامة وحياة.

سيدي الوزير، التاريخ لا يرحم، التاريخ سيذكر من دافع عن حق الشعب في بيئة سليمة ومن ترك الشعب يغرق في التلوث والإهمال.

السيد الوزير، نريد إجابات واضحة، نريد قرارات ملموسة، نريد إجراءات فعلية، هذه ليست أزمة عابرة، هذه كارثة حقيقية تستدعي تحرك فوري وتستدعي التعامل بشكل خاص مع الضاحية الجنوبية، نريد إجابات واضحة وإلا فإن هذا الملف سيظل مفتوحا وسنواصل الضغط حتى تتحمل الوزارة مسؤوليتها كاملة وشكرا.

جواب السيد وزير البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة المحترمة والآن نحيل الكلمة إلى السيد الحبيب عبيد وزير البيئة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة النائبة،

كما تعلمون بوقرنين هو حديقة وطنية وبالنسبة إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والإدارة العامة للغابات لديها برنامج كامل ومثال تهيئة وتم إعادة توطين بعض الحيوانات هناك "éco musée" موجود وهناك مكان للتسلية وللقيام بتمارين داخل الحديقة وقد تم انجاز هذا سابقا ولديها اعتمادات مرصودة على مستوى المندوبية وعلى مستوى وزارة الفلاحة بالنسبة إلى الغابات.

بالنسبة إلى التلوث والشواطئ بالضاحية الجنوبية، قبل التطرق إلى الحلول والأشغال المبرمجة للوضع البيئي بشواطئ الضاحية الجنوبية، يجب أن نعرف الأسباب التي أدت لوصولنا إلى هذه الوضعية، جل التلوث متأتي من وادي مليان ووادي مليان وهو ثاني أهم الأودية في الجمهورية التونسية ويبلغ طوله 160 كيلومتر وينبع واد مليان من ولاية سليانة من برقو بالشمال ويصب في خليج تونس على مستوى الضاحية الجنوبية ويصل منسوب هذا الوادي في ذروته إلى 200 متر مكعب في الثانية من المياه وينزل حاملا لأوساخه ويعبر هذا الوادي ثلاث ولايات: سليانة، زغوان وبن عروس وكل ولاية لها ملوثاتها وتصب بعد ذلك في بحر الضاحية الجنوبية.

العديد من المدن تقوم بسكب المياه الملوثة مباشرة في وادي مليان على غرار مدينة برقو، سليانة وبئر مشارقة في زغوان، جبل الوسط في ولاية زغوان كذلك والخليدية في بن عروس.

أعددنا دراسة لأن الدراسات هامة السيدة النائبة علينا القيام بها لنعرف السبب لنتدخل وإثر هذه الدراسة تم توقيع اتفاق من بينها سبع وزارات والاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف وبعض المجمعات الصناعية من أجل إيجاد حلول لإزالة التلوث على وادي مليان وقد قمنا بهذا في سليانة، زغوان وبن عروس.

التدخلات على مستوى وادي مليان: قمنا بجرد 71 مؤسسة ملوثة، هناك 71 مصنع ملوث على وادي مليان، البعض منها مغلق ولكن مغلق فلا يعني هذا أنه لا يلوث، تجده يسكب أشياء تخرج من مصنعه مازالت موجودة بينما هو مغلق.

لدينا 21 شركة تم التعاقد معها حاليا لتخفض من نسب التلوث المنبعث منها وحاليا في منطقة بئر مشارقة في زغوان تم إجراء نقاش مع هؤلاء الناس، المخالفات موجودة بالأمس فقط رجعت إلى المنزل بعد إمضاء 86 محضر، يوميا تصلني المحاضر بخصوص المصنعين ومخالفات مصانعهم و"ANPE" يوميا تقوم برفع مخالفات بما في ذلك مخالفات محطات التطهير وهنا السيد الرئيس المدير العام نفس الشيء علينا أن نحافظ على البيئة، حتى محطات التطهير عندما تخالف عن طريق وادي مليان يتم تقديم مخالفات لها وهذا ما نقوم بمناقشته يوميا مع بعضنا.

هناك المياه المستعملة الصناعية الصادرة من المؤسسات المنتصبة في المنطقة الصناعية بالفحص وبجبل الوسط وببئر مشارقة، هذه تصب في وادي مليان ونحاول حاليا معالجتها والاتفاق معها، لقد سألتني بخصوص الضاحية الجنوبية لقد أجبتك عن الفحص وجبل الوسط وبئر مشارقة وبالتالي نفعتنا الدراسة؟ لأنني صعدت إلى الأعلى لأنه علينا إيقاف التلوث القادم من الأعلى أولا.

المياه الملوثة جراء النشاط الفلاحي، الأملاح والمواد العضوية و"les engrais chimiques" كل هذا ينزل في وادي مليان حاليا وهناك المياه المستعملة لبعض التجمعات غير المرتبطة بمحطات التطهير فهي تصب هناك، هناك بعض محطات التطهير عندما تكثر المياه على المحطة وتصبح حتى نوعية مياه المعالجة متوسطة الجودة، كل هذا نعترف به.

هناك المياه المستعملة للمسلخ البدلي بالخليدية يصب أيضا في وادي مليان وهناك المياه المتأتية من عملية تفريغ سبخة السيجومي عبر وادي مليان فيحدث التلوث وكل هذه المياه تصل إلى الضاحية الجنوبية، هذه هي الإشكاليات الموجودة لذلك فإن القائمة طويلة ونحن بصدد التدخل في 71 مصدر للتلوث تصب في البحر الضاحية الجنوبية والشيء الوحيد الذي يمكنني التدخل فيه هو الرفع من مردودية محطات التطهير الموجودة على هذا المحور ومع السيد الرئيس المدير العام لدينا برنامج تأهيل لتصبح كل محطات التطهير ثلاثية.

لدينا مشروع مع الجانب الإيطالي لتصريف مياه محطات التطهير هذه سيتم تحويل كل مياهها للتثمين 10 آلاف هكتار بالأراضي الدولية ومن بينهم محطات مليان 1 و2 والعطار في المستقبل لن يصبا في وادي مليان، هي مياه ثلاثية ولكن سيتم تثمينها على قرابة 10 آلاف هكتار.

حاليا نحن بصدد إجبار المؤسسات الصناعية الملوثة على أن تقدم لنا "un plan d'atténuation sur l'environnement" الخاص بها، لا أريد أن أعد الخطايا الموجودة.

كذلك برنامج للحد من التلوث بالبحر المتوسط اسمه "DEPOLMED" وهذا المشروع سيطبق أيضا على الضاحية الجنوبية وهذا المشروع يهم ولاية تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وسوسة والقيروان والمهدية والمنستير وقابس ومدنين وتطاوين وتوزر، أولا هذا سيشمل تهذيب حوالي 200 كلم من القنوات و200 محطة ضخ وسيقوم بتوسيع الشبكة حتى لا تبقى المياه راكدة في وادي مليان، تأهيل أربع محطات بالأساس جنوب مليان والمحطات الأخرى في سوسة والجديدة وفي قليبية وسيتم تدعيم قدرات الديوان الوطني للتطهير.

بالنسبة إلى جنوب مليان فإن هذه المحطة بلغت فيها مرحلة الإنجاز نسبة 45 % حاليا، هذا بالنسبة إلى التدخلات.

بالنسبة إلى مستوى الشريط الساحلي كما ذكرت سيادتك، فقد اتصلنا بالبحارة ومدونا بأسباب التلوث وقدموا لنا تسجيلات يمكنني مدكم بها وأسباب التلوث ومصدره، الملاحظ أنه سنة 2024 تدخلت الولاية ورفعت الحواجز الحجرية وأصبح هناك بعض التدفق للمياه التي بدأت في تحسين نوعية المياه وقد شرعنا في هذا منذ تقريبا شهر ونصف وقد تحولت إلى رادس واطلعت على الوضع هناك، هناك تحسن ملموس وإن شاء الله التحسن يكون أفضل.

بالنسبة إلى الشواطئ، حاليا يتم تنظيف الشواطئ وكما تعلمون بالنسبة إلى الضاحية الجنوبية التي تصل إلى سليمان فقد وقع تهيئة شاطئ سليمان ومن المبرمج تهيئة شاطئ على ولاية بن عروس وحاليا يتم التنظيف على 20 كلم عبر تدخلات تقريبا أسبوعية في جميع شواطئ المنطقة وتسهيل لعملية دوران المياه تم رفع الحواجز السابقة وحاليا هناك ملف طلب عروض جاهز " pour la réhabilitation et l'aménagement du littoral de ben Arous".

بالنسبة إلى بن عروس فإنه من المبرمج وإن شاء الله سنقترح هذا على الجانب الهولندي وكما تعلم هناك أولويات مع إمكانية تمويل شاطئ بن عروس، نحن نتحدث عن بن عروس كولاية كاملة فولاية بن عروس تبدأ من رادس إلى حدود سليمان والدراسة تبين لنا المناطق ذات الأولوية في التدخل، لذلك سيقع التدخل في الضاحية الجنوبية للحد من التلوث أولا عن طريق وادي مليان وهو السبب الرئيسي وثانيا سيتم التدخل بخصوص تهيئة الشواطئ الجنوبية ووفقنا الله وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل ترغب الزميلة المحترمة ضحى سالمي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيدة ضحى سالمي

مجرد تعقيب.

سيدي الوزير، استمعت إلى ردكم، أثمن طبعا مجهوداتكم وأكبر إرادتكم نحو الفعل والتغيير، هذا لمسته طبعا ولكن سيدي الوزير التدخلات التي ذكرتموها لن تحمل نواة تغيير جذري، نحن نريد التعامل مع هذه الكارثة على أنها مشروع وطني، أي يجب تخصيص دعم في الميزانية وهذا يتطلب تمويلا كبيرا، يجب أن يكون هناك تدخلا على مستوى وطني، لأنني أعتبر أن هذه التدخلات لا تعدو كسابقاتها ثم السيد الوزير، المشاريع والدراسات مطلوبة، الدراسات مطلوبة أنا لست ضدها لأن أهم شيء هو الدراسة لأنها تمثل تقريبا اللبنة الأولى قبل إنجاز المشروع ولكن لقد فقدنا الأمل لأننا دائما نسمع بوجود مشاريع قيد الإنجاز فنحن نعيش على هذا الوقع ولكن على أرض الواقع لا يوجد شيء فالوضع دائم على ما هو عليه.

السيد الوزير، أنا أعدك أنني شخصيا سأواصل متابعة هذا الملف وأطالبكم بتنفيذ وعودكم وأنا شخصيا أرى أنكم في مستوى وعودكم وفي حجم التحديات الراهنة وشكرا.

عرض وزارة البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وننتقل الآن إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا وهي تقديم عرض للوزارة تباعا حول المحاور التي تم ذكرها وننطلق بالمحور الأول وهو خطة الوزارة وبرامجها العملية لتكريس الحق الدستوري في بيئة سليمة ومتوازنة ولمجابهة التداعيات والتأثيرات السلبية والخطيرة الناجمة عن تردي الوضع البيئي بالعديد من الجهات بالبلاد وخاصة بولايات قفصة، قابس، صفاقس، بنزرت وبن عروس.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

خلال شهر سبتمبر 2024 قمنا بإعداد برنامج عمل للوزارة ووضعنا خطة للعمل، مثلما قلت لكم بالنسبة إلى كل ولاية، أعددنا مخطط عملي للتدخل بكافة الولايات التي ذكرها سيادة الرئيس وأنا تدخلت فيها.

الهدف من العمل هو بيئة سليمة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكما تعرفون تم تخصيص ثلاثة مجالس وزارية، الأول يتعلق بالبيئة والنظافة، الثاني هو التصرف وتثمين النفايات والثالث هو دعم المشاريع البيئية الكبرى.

هذا العمل يبين أن هناك دعما من أعلى مستوى للعمل البيئي ويوميا نستمع لتدخلات سيادة رئيس الجمهورية حول البيئة وتوصياته وتثمينه، لذلك كان آخرها البارحة فقط حيث وجهت توصياته إلى ولاية قفصة.

بالنسبة إلى التوجهات الكبرى وخطة العمل للوزارة وللحكومة ككل، فيها قرابة 13 نقطة وهو عمل بيئي ولكن له دور اجتماعي واقتصادي، يجب أن نستغل كافة الفرص المتاحة في مجال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق.

يجب أن يكون لدينا شريط ساحلي له قيمة اجتماعية واقتصادية ومهيأ للتكيف مع التغيرات المناخية. لدينا النظافة العامة والجمالية الحضارية والمحافظة على الموارد الطبيعية والبحث عن التمويلات لإنجاز الحزام الأخضر لمقاومة التصحر، التنسيق مع وزارة الفلاحة والديوان الوطني للأعلاف لدعم استغلال المياه المعالجة، التنسيق مع وزارة الصناعة والمناجم لتثمين مادة الفوسفوجيبس، الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير ومقاومة التلوث ودعم وتطوير منظومة جمع ورسلكة النفايات المنزلية والصناعية والصحية والخطرة.

توسعة وحدات معالجة النفايات حاليا من خلال إنجاز مراكز تثمين داخلها أو خارجها، ضمان جودة الخدمات العمومية في المجال

البيئي، تعزيز الطاقة لتأمين الأمن الطاقي وحاليا مع وزارة الطاقة والصناعة المعلومات التي لدينا تقول أن 30% من الطاقة يمكن أن ننتجها من النفايات الموجودة حاليا عوض استيرادها.

وهذا يمثل ثروة كبيرة لكنني أشير إلى أن الكلفة قد تكون أعلى من الطاقة الأخرى "et il faudra une compensation au niveau de STEG" وسيصدر أمر لشراء الطاقة المثمنة من النفايات، سواء غاز أو كهرباء بسعر أعلى من سعر الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهذا المشروع نعرفه منذ 10 و15 سنة وكان فيه " certaine résistance" تمكنا اليوم من العمل عليه.

تم الرفع في نسق إنجاز المشاريع البيئية، لدينا مشاريع معطلة، تبسيط الإجراءات، تطوير وملاءمة التشريع البيئي تحدثنا عنه، الحوكمة والتوقي من الفساد.

هذا حاليا برنامج الوزارة.

بالنسبة إلى الولايات نبدأ بولاية قفصة أولا، تحولنا إلى ولاية قفصة، ما هي الأنشطة التي تسبب إشكاليات بيئية؟ هو قطاع الفسفاط كما تعلمون والصناعات المرتبطة به، التصرف في النفايات المنزلية، في قفصة لدينا مصب موجود من سنة 1956 وغير مهيأ ويعرف عمليات حرق يوميا وعايننا هذا في الليل، كنا متواجدين في قفصة ليلا وكانت هناك كارثة بيئية موجودة.

هناك أيضا قطاع معاصر الزيتون ويبلغ عددها 60 معصرة في ولاية قفصة، هناك المقاطع وهناك مائدة مائية ترتفع وسط المدينة وهناك وديان من الماء المالح تجري وسط المدينة وهناك أيضا إشكالية التطهير بالرغم أن ولاية قفصة من أكبر الولايات التي تثمن المياه المعالجة وهناك ضغط من الفلاحين للتزود بالماء، فعندما تحولنا إلى المحطة جميع الفلاحين يطالبون بالماء، هي منطقة صحراوية كما تعلمون لكن نحاول أن نوزع بصفة عادلة على كل الجهة.

بالنسبة إلى مشاريع التطهير في ولاية قفصة الزملاء على علم بها وسبق أن عرضنا ذلك سابقا، قرابة 195 مليون دينار من المشاريع ولكن بالنسبة إلى قفصة أعطينا الأولوية لمحطة الرديف وأم العرايس والسند، هذه أول محطات أعطيناهم لإنشاء محطات جديدة للتطهير وأعطيناها الأولوية واتفقنا مع وزارة الاقتصاد الوطني على توفير التمويلات لهذه المحطات الجديدة.

بالنسبة إلى التصرف في النفايات في ولاية قفصة، لدينا برنامج كامل لتهيئة وحدة جديدة لتثمين النفايات بطاقة استيعاب 140 ألف طن. سنحاول حاليا جمع النفايات حتى القديمة ونحاول تثمينها.

نمر إلى ولاية قابس، ولاية قابس تعاني من العديد من الإشكاليات، منها المصبات العشوائية والفواضل الناتجة عن الهدم وشرعنا في العمل مع السيد الوالي والبلديات حاليا في جمعها ومشكورين وفروا لنا المنطقة الموجودة ونحن نعمل، كذلك نعمل على تنظيف الميناء الموجود في مدينة قابس، نفس الشيء لدينا كذلك برنامج للتشجير في بعض المناطق.

وبالنسبة إلى الانجراف الساحلي هو بالفعل مشروع في ولاية قابس ونفكر حاليا في القيام بـ "dragage" لـ 8000 هكتار من الفوسفوجيبس الموجود في خليج قابس وسنعيد زرع الأسماك في خليج قابس.

نفس الشيء، الإشكالية أين سنضع الفوسفوجيبس؟ آلاف الأطنان والدراسة قمنا بها وهي جاهزة، 8000 هكتار من الفوسفوجيبس موجود في البحر وملقى أمام مدينة قابس نريد جمعه لكن أين سنضعه ومن سيقبله؟ هذه هي الإشكالية، التمويل سيكون كبير جدا.

وثالثا هذه العملية في تبرورة تم القيام بها حيث تم وضع تربة نباتية فوقها وتمت غراستها، قلنا لما لا نعيد تثمين هذه العملية ونعيدها.

في إطار سوق الكربون تم اقتراح هذا المشروع على إحدى البلدان الصديقة وهناك إمكانية أن نقوم بها، نبحث عن الحل التقني ثم التمويلات. مع العلم أن ميزانية وزارة البيئة لسنة 2025 ضئيلة جدا والطموحات كبيرة ونحاول أن نتقدم في جميع المشاريع ونحاول إيجاد التمويلات، لدينا حاليا سوق الكربون ويمكن توقيع اتفاقيات بين الدول عندما ينتج عملية مثل هذه يخفض من الانبعاثات لديه ويمكنه من إنشاء مصانع جديدة.

لدينا كذلك البصمة الكربونية للصناعيين الخواص نتفق معهم ونهيئ حديقة ولكن نفس الشيء نمنحكم شهادة في التقليص من نسبة الكربون والتلوث أكثر، يعني لدينا إمكانيات موجودة وأيضا نحاول تعديل التشريع.

لكي يتسنى لنا الحديث عن جميع الولايات، ولاية صفاقس، تحدثنا عنها وفيها برنامج كامل خاص بها وولاية صفاقس من إحدى الولايات التي ستوجه فيها المياه المستعملة نحو الشعّال هذا هو المشروع الكبير، المشروع سيشمل سيدي حسين وزغوان وعديد الولايات، سوسة وسنصل حتى الشعال وقيمة هذا المشروع قرابة 600مليون دينار وسيمكن من زراعة مناطق سقوية على حوالي 1000 هكتار وهذه أول عملية تثمين وسيادة رئيس الجمهورية أثنى عليها البارحة وكرر الإعلان عنها وهي تثمين المياه المستعملة في جميع الاستعمالات. هذا أولا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نمر إلى المحور الثاني: استراتيجية الوزارة وخططها المتعلقة بـ:

1. ملف المصبات ومعالجة أزمة النفايات ومجابهة وردع الانتهاكات البيئية بكل أشكالها.

2. التصدي للتهديدات التي تلحق بالعديد من الموارد الطبيعية خاصة الحيوية منها والتي تؤثر على التنوع البيولوجي وتخل بالتوازنات البيئية.

3. حماية الشريط الساحلي.

4. تثمين النفايات وإعادة رسكلتها وتشجيع الأنشطة والاستثمارات التي تعمل على استخدامها كمصدر للطاقة أو في أي استخدامات أخرى قادرة على خلق الثروة.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا السيد الرئيس،

سأحاول أن أجيب عن كل موضوع في ظرف دقيقتين ولو أنه غير كافي ولكن سأبدأ بالتنوع البيولوجي وهو مشروع بالنسبة لي كبير وأتمسك دائما بـ "الحزام الأخضر" على مستوى الجمهورية التونسية. نشتغل على جنوب ولاية صفاقس وولاية قفصة والحد مع ولاية قابس وندخل على القيروان، سيدي بوزيد، القصرين وقفصة.

الشريط سيكون عرضه قرابة 25 إلى 30 كم، هذه المنطقة بالفعل عندما نقول "حزام أخضر" هو شريط تنمية أكثر منه حزام أخضر.

ستكون الأشغال بحكم تكويني أشغال غابية للتشجير ورعوية، هذا أولا ولكن بحكم مهنتي حاليا ستكون في تثمين المياه المستعملة وكذلك تثمين للنفايات وهذا في مجال اختصاصي.

كذلك هذه المنطقة تتميز بخصوصيات للإنتاج الجيوحراري وهناك شركات يمكن أن نصل بها إلى إنتاج ثروة كبيرة في هذه المنطقة وأنا كمهندس فلاحي أعرفها جيدا يمكن أن تنتج باكورات ولكن يجب تثمينها في سلاسل القيم.

هذه الفكرة جسدناها حاليا في فكرة مشروع ونعمل عليها بالشراكة مع مختلف الوزارات هذا بالنسبة لي لكن لديها تأثير لماذا حزام أخضر؟ لأنه سيخفض من الأتربة المتناثرة الذي نعرفه على ولاية صفاقس، القيروان، سيدي بوزيد وعلى مناطق التثمين.

ثانيا، بجانبنا منطقة صناعية كبرى وهي الصخيرة التي يمكن أن تشارك معنا في هذا المشروع، هذه الفكرة نحاول تجسيدها بالنسبة إلى الحزام الأخضر وسيمكننا من استعادة 260 ألف هكتار من الأراضي الخصبة في الجمهورية التونسية ويمكن تثمينها والقيام بها كفكرة مشروع الحزام الأخضر.

بالنسبة إلى النقطة الثانية هو الاستثمار، نريد أن نبين أن البيئة ليست عبئا على الدولة فقط، بل هي فرصة للاستثمار وكما تحدثت معكم السادة النواب الشريط الساحلي هو فرصة للاستثمار وليست الدولة التي ستقوم بتنظيفه، أمنحك اشغال وقتي وعلينا بالمتابعة ونصل إلى كراس شروط.

نفس الشيء بالنسبة إلى عدد النزل الموجودين، لا يجب أن يكون العمل البيئي عبئا اقتصاديا، بل هو فرصة للاستثمار على بلادنا التوجه فيه.

في هذا الإطار مثلما تعلمون سنة 2025 خصصنا 20 مليون دينار كخط تمويل لتشجيع الشباب وحاملي الشهادات العليا على الاستثمار

وحاليا كذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نحفز الشباب على الاستثمارات ولدينا تمويل لخمسة مشاريع نأمل أن تكون موجودة ونتابعها ونموّلها بصفة مجانية كذلك هناك وعي مجتمعي للتحديات المناخية وسنختار خمسة مشاريع واحد من كل إقليم.

أما بالنسبة إلى الاستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات، فهي استراتيجية تم تقديمها منذ ثلاثة أيام على شكل كتيب كامل.

سنقول لكم الواقع حين تسلمنا الوزارة، وجدنا أربع استراتيجيات، كل جهة لها استراتيجيتها الخاصة في التصرف في النفايات، نحن قدمنا مجلس وزاري أول للنظافة ثم الجمع وعندما تصل النفايات إلى وحدة التحويل أو المصبّ المراقب، ما هو الهدف؟ الهدف هو تقليص النفايات من المصدر وهذا صعب لكنه يحتاج إلى تحسيس وإمكانيات كبيرة للبلديات حاليا والشاحنات التي ترفع الحاويات لا ترفع أخرى والمنظومات الموجودة مثل الزيوت، البطاريات، نعمل على تنميتها من جديد والبحث عن حوافز حاليا في المجلس الوزاري لدعم الشركات في التثمين.

نذكر أننا ننتج في تونس 3.5 مليون طن من النفايات، كل تونسي لديه 800 غرام يوميا يتم تقديمها، نعالج فقط 2.6% من هذه النفايات.

أما النفايات الصناعية فهي 250 ألف طن بما فيها الفسفاط ولدينا الأنشطة الصحية والدوائية تبلغ 16,000 طن.

بالنسبة إلى النفايات الصحية يتم معالجتها من طرف الخواص وهناك برنامج في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

بالنسبة إلى الصناعات الخطرة لإعادة معالجتها أما بالنسبة إلى المصبات الموجودة لدينا 17 مصب نرغب في تحويلها إلى مراكز تثمين .

أريد العودة إلى التشريع مثلما قال السيد النائب، الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 لا ينص على المناولة ونحن قطعنا مع المناولة وليست هناك مناولة.

ماذا يقول الفصل 20 ونعود إليه دائما يقول: "تتولى الجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين البلديات التي تكون فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة" لدينا مؤسسات الجماعات المحلية وإلا يمكن أن تجتمع مؤسسات الجماعات المحلية في نفس المؤسسة ويتصرفون في النفايات المنزلية والمشابهة.

"ويمكنها إحالة عمليات الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصيغ الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل" لا يوجد مناولة، بل طلب عروض تقوم الشركات بالتجميع ولديها العمال مثل طلب عروض في الأشغال، فالطريق يتم إصلاحه من قبل شركة لها عمالها من مهندسين وتقنيين ونفس الشيء بالنسبة إلى عملية الجمع، فهي ليست مناولة وقد قطعنا مع المناولة كافة ونحن نعمل على هذا الموضوع.

بالنسبة إلى المخطط العملي للتصرف في النفايات فهو يتضمن أولا التقليص في إنتاج النفايات ثم الحد من التلوث عن الأكياس البلاستيكية وكذلك الرسكلة والتدوير، التثمين والتخلص من النفايات الخطرة مع دعم للاستثمار، لدينا ست مراحل.

بعجالة التقليص من النفايات: الفرز من المصدر وانطلقنا من الإدارات، النزل، المطاعم، الثكنات، المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية وهي تنتج كميات كبيرة من النفايات. في جزيرة جربة رأينا كيف تقوم النزل والمطاعم بتثمين وهناك تخمير للنفايات وجمع الزيوت المستعملة وإعادة تثمينها وتصديرها إلى الخارج كـ "biodiesel".

كذلك التشجيع على استعمال العلب والأكياس المتعددة الاستعمال وقد أطلقنا خلال شهر رمضان حملة بالتعاون مع إحدى المؤسسة البنكية لتمويل حملة لتقليص استعمال الأكياس البلاستيكية في مستوى المخابز ونحن نحاول تكرار هذه العملية وتشجيعها، كذلك نشجع المطاعم ومحلات الأكلات الخفيفة على التقليص من استعمال الأكياس البلاستيكية.

كذلك سنراجع الأمر المتعلق باستعمال الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد، نشجع على استعمال القفة وكذلك نعمل

على تأطير "البرباشة" وعددهم قرابة 10 آلاف شخص لتمكينهم أولا من التغطية الاجتماعية أو تكوينهم في مؤسسات.

هناك تجسيم أفكار نموذجية مثل "جربة بدون بلاستيك" ونتعاون مع الصناعيين لتقليص استعمال هذه المادة. التقينا بأصحاب المساحات الكبرى للاتفاق على جمع البلاستيك ورسكلته، قمنا بحماية المرسكلين في البلاستيك على المستوى الوطني ولاحظنا بعض العمليات كتوريد البلاستيك "recyclé" من بعض البلدان المجاورة وأوقفنا العملية وأصبحت رسكلة البلاستيك داخل الجمهورية التونسية.

نفس الشيء لدينا بعض الأمثلة، وصلنا إلى رسكلة "les déchets de friperie" إحدى مصانع الإسمنت يقبل بتثمين 10 آلاف طن وكذلك رسكلة الورق في احدى المصانع تحولنا وشجعناهم ولدينا اجتماعات مبرمجة الأسبوع المقبل لتمكينهم 1700 طن من الورق المرسكل يستعمل في بلادنا وجزء منه موجه للتصدير بالكامل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نمر إلى المحور الثالث: الإصلاحات التشريعية التي تشتغل عليها الوزارة بهدف تلافي تشتت النصوص القانونية وتحيينها ومراجعتها وخاصة سد الفراغات التشريعية المتعلقة بمختلف المجالات المتصلة بالبيئة وحماية المحيط واستدامتها ومدى التقدم في إعداد مجلة للبيئة تتلاءم مع الدستور ومع المواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها وتلبي متطلبات المواطن وتطلعاته إلى العيش في بيئة نقية تحفظ فيها حقوقه وحقوق الأجيال القادمة.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير البيئة

شكرا السيد الرئيس،

تمت الإجابة على موضوع مجلة البيئة ولكن نحاول حاليا كما قلنا المشكل في تشتت النصوص القانونية البيئية وهناك بعض الفراغات المتواجدة وهناك بعض التشريعات التي تمثل عائقا للمشاريع الحالية.

نبدأ بمشروع حماية البيئة أو الدراسات المتعلقة بالتأثيرات على البيئة، هو مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام قانون عدد 91 لسنة 1988 مؤرخ في 2 أوت المتعلق بإحداث وكالة وطنية لحماية المحيط. اقترحنا في هذا المجال كمشروع أول وعملنا عليه وهو تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالتراخيص المسلمة من طرف وزارة البيئة والتهيئة الترابية في المجالات الراجعة لها بالنظر من أجل ضمان مراجعة معمقة للتشريع المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط ودفع نسق الاستثمار في بلادنا.

بالنسبة إلى دراسة المؤثرات على المحيط، جل المشاريع تتطلب دراسة على مؤثرات المحيط، هناك نوعان: من يمر بكراسات الشروط وهناك من سيمر على الدراسة نفسها.

بالنسبة إلى كراسات الشروط لاحظنا أن هذا القانون لم يتم تنقيحه منذ أكثر من عشرين سنة وهناك إشكالية في كراسات الشروط، حاولنا التقليص في عدد كراسات الشروط وكذلك بعض المشاريع التي تتطلب دراسة المؤثرات على البيئة يجب أن نحولها ككراسات شروط، هذا في مرحلة أولى وهذا المقترح الأول وعرضناه ونظن أن النص سيعرض في الأسابيع المقبلة على مستوى رئاسة الحكومة وإن شاء الله سيمرر قريبا.

ولكن لاحظنا أيضا أن هناك تأويل للتشريع وكمثال لذلك امرأة خياطة طلبوا منها دراسة مؤثرات على البيئة لكي تضع آلة الخياطة وتبدأ عملها، قلنا أن هذا غير معقول، هذا حذفناه مباشرة.

ثانيا، هناك شركات في سنوات 70 و80 و90 انتصبوا ولكن لم يقدموا دراسات المؤثرات، حاليا لا تعطي أي دراسة أو تكوين ولا تسوية وضعية وفي التصدير هناك بصمة بيئية ومتابعة والمعمل يمكن أن يكون لديه إشكالية وتسوية الوضعية تكون آليا.

خامسا، هناك إشكالية أن مصانعنا لن تكون موجودة في مناطق صناعية، بالفعل نحن نشتغل على البيئة ولكن نحمي صناعتنا، معامل الطماطم، معامل كبرى في الهوارية جميعهم موجودين في مناطق فلاحية.

القانون حاليا يمنعنا أن نصادق على أي دراسة أو أي عمل بيئي يقوم به لأنه موجود في منطقة غير صناعية. حاليا حذفنا الفصل 23 وأصبحنا نصادق ونشجعه ويقدم لنا حلا بيئيا للتقليص من التلوث. هذه الإشكاليات أتممنا دراستها.

بالنسبة إلى القانون الثاني هو الشريط الساحلي، مثلما تعرض له الزملاء نمنح رخصة أشغال وقتي لمدة خمس سنوات بما فيها النزل، ملايين الدينارات أنفقت على البحر. بعد خمس سنوات يقولون له سيتم التجديد بشرط إزالة ذلك فأمكنك من الرخصة وغدا تعيدها، فهذا غير معقول بعد أن أنفق مئات الآلاف من الدينارات نشترط عليه ذلك، إذن هناك تنقيح في هذا الخصوص.

ثانيا، هذه المؤسسات لابد من ديمومتها كالنزل السياحية، لما نمنحها فقط خمس سنوات لما لا تكون عشرة ونصل إلى 15 سنة في التمديد.

هناك شركات منتصبة ولها دورا اقتصاديا على المنطقة، لا أريد أن أذكرهم ولها أهمية على السياحة الداخلية، فلا يعقل اليوم أن يتم الهدم وهذا ما تحتمه علينا التعليمات لا للهدم، بل لابد من التسوية، صحيح التسوية صعبة ولكن حاليا سنصدر القانون لتسوية الوضعيات.

مسألة أخرى، يجب أن نعمل على الشفافية، أعدنا تكوين لجنة الاشغال وإسناد التراخيص نفس الشيء، إجراءات الإسناد يمر من المستوى الجهوي المصادقة ثم البحث الأمني ثم نمر إلى المصادقة على المستوى الوطني.

بالنسبة إلى الشريط الساحلي نريد قرابة 80% من البحر يكون عمومي وهناك مناطق لا أريد ذكرها، فلا يعقل أي مواطن أن يدخل الشاطئ ويكون مطالبا بدفع تكاليف الدخول وهذا سنعمل عليه وأي تونسي له حق الولوج لأي بحر يرغب فيه والاشغال الوقتي هو الاستثناء وهذا ما نكرره، الأشغال الوقتي وانتصاب " les commerces" والنزل هو وقتي أما 80% من البحر يبقى دائما عمومي وهذه سنشتغل عليها هذه الصائفة.

أطلت الحديث بالنسبة إلى القانون، بالنسبة إلى مجلة البيئة السيد الرئيس المجلة حاضرة موجودة 385 فصل، ولكن يجب إعادة مناقشتها ونتفاهم إن كنا سنتوجه نحو "livret" القوانين أو نتوجه نحو مجلة للبيئة وشكرا.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد حبيب عبيد، وزير البيئة على هذا العرض الشافي وعلى كل البيانات والإفادات القيمة التي قدمها بخصوص المسائل المثارة والتي تتنزل في إطار التحديات البيئية التي تواجهها بلادنا في مختلف المناطق وبدرجات متفاوتة وهي في الواقع تحديات تتقاسمها اليوم الإنسانية قاطبة ومحمول علينا مجابهتها بأنجع الطرق وخاصة التوقي منها بصفة مسبقة قدر الإمكان وهو ما يتطلب في المقام الأول وضع السياسات والاستراتيجيات التي يجب أن تلامس جميع جوانب هذا المجال الذي له ارتباط مباشر بجودة الحياة وبحقوق المواطن في بيئة نقية وللأجيال القادمة على حد السواء.

وفي هذا المنحى، فإننا ننطلق مما كرسه دستور 25 جويلية 2022 من ترسيخ لمبدأ الاعتراف بالحقوق البيئية عبر تضمين الحق في بيئة سليمة وتنصيصه على أن الدولة تضمن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعليها توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي وذلك صلب الفصل 47 منه.

إضافة إلى الإمضاء على أهم الاتفاقيات العالمية والمواثيق المعنية بالبيئة إلا أننا مدعوون على المستوى التشريعي إلى مزيد العمل على بلوغ إطار تشريعي متقدم تتوحد فيه النصوص ذات العلاقة مع تأكيد الحرص على أن تكون أكثر ملاءمة مع المتغيرات المتسارعة.

ولئن نقر بأن الجانب التشريعي يكتسي أهمية بالغة إلا أننا لا يمكن أن نغفل عما تكتسيه البرامج الوقائية والتدخلات الحمائية والسياسات الناجعة للتعاطي مع الواقع في العديد من مناطق البلاد من أهمية وجدوى، هذا الواقع الذي ينذر بتدهور وتردي للوضع البيئي في تمظهرات مختلفة، وهو وضع يزداد سوءا نتيجة التأثيرات الناجمة عن اضطراب المناخ والانعكاسات السلبية بسبب التغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد الطبيعية لا سيما الماء والهواء، فضلا عن تفاقم مظاهر التلوث في أشكال أخرى على خلفية تزايد مظاهر الاعتداء على المحيط عبر إلقاء النفايات الخطيرة بطريقة عشوائية وانتشار المصبات غير المراقبة وتلويث المنشآت الصناعية للثروة البحرية والمائدة المائية.

كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تضرر كبير في المجالين الصحي والبيئي على حد السواء وكل ذلك يرمي بظلاله على المزاج العام وعلى ما نطمح إليه من بيئة نظيفة تكفل حياة كريمة للمواطن.

ونحن نعلم أن وزارة البيئة تضطلع ودونما شك بدور محوري في العمل على مواجهة الخطر البيئي المتأتي من مختلف أشكال التلوث والذي يجب أن نقر أن مرده السياسات المغلوطة والاختيارات البيئية الفاشلة التي تم اتباعها سابقا.

غير أنه لا يمكننا اليوم تجاهل أهمية الدور المنوط بعهدة مختلف الهياكل القائمة على الشأن البيئي في التعاطي مع جميع الملفات الحارقة واحتواء مخلفات المظاهر المضرة ببيئتنا عبر اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الجادة والحازمة والرادعة لوقف مخاطر التلوث، ولمجابهة مجمل التحديات والأخطار المستجدة دون السقوط في التسرع ودون اتباع الحلول الهشة والمؤقتة التي لم ولن تمثل حلولا مستدامة خاصة في ظل ضعف ومحدودية الرقابة في المجال البيئي وغياب ملفت للنظر في القرارات الحينية والصارمة في التعاطي مع القضايا البيئية المطروحة.

وفي هذا كله، فإننا مدعوون لتدارس مختلف الإشكاليات القائمة والتي تهم مستقبل الأجيال القادمة والنظر معا في تحيين الإطار التشريعي وتطويره وتقييم النظام المؤسساتي لحماية البيئة وضبط المسؤوليات بكل دقة وانتهاج الاستراتيجيات البيئية الناجعة ووضع الخطط والبرامج للغرض في أطر تشاركية تجمع مختلف الأطراف المتداخلة، مدركين تمام الإدراك أن المشاكل البيئية تعد من أبرز العقبات في وجه الرفاه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية البشرية في بلادنا، كما هو الحال في مختلف أرجاء المعمورة.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، بالغ الشكر والتقدير للسيد حبيب عبيد، وزير البيئة والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

والآن نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق على أن نستأنفها للاستماع إلى تدخلات الزملاء طبق الفصل 108 من النظام الداخلي ولكي نتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وخمسين دقيقة)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدة والسادة النواب
على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي المحترمون،

نستأنف الجلسة للاستماع إلى تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108.

قائمة التدخلات تضم ست تدخلات وهم كالتالي: النائبة المحترمة بسمة الهمامي، النائب المحترم حاتم لباوي، النائب المحترم مختار عبد المولى، النائب المحترم فيصل الصغير، النائب المحترم أيمن بن صالح، والنائب المحترم عبد الجليل الهاني.

إذا الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

شكرا سيدي الرئيس،

سؤالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول إحداث معهد عالٍ للهندسة الفلاحية بسليانة.

بتاريخ 5 مارس 2024 قدمنا نحن نواب سليانة سؤلا كتابيا إلى السيد وزير التعليم العالي وإلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول إحداث معهد عالٍ للفلاحة بسليانة باعتبار أن المعاهد الفلاحية تخضع للإشراف المزدوج بين الوزارتين وطرحنا سؤالا حول إمكانية دراسة جدوى إحداث مثل هذا المعهد في سليانة أي تدريس الاختصاصات الجديدة في المجال الفلاحي والمرتبطة من جهة بتعصير الأساليب وربطها بالتكنولوجيا الحديثة والمتغيرات المناخية كاستشراف مستقبلي للوزارتين وأيضا دعما لما توفره معاهد التكوين المهني في المجال الفلاحي بسليانة.

لدينا مراكز الإرشاد الفلاحي والتكوين المهني في القطاع الالية بالقنطرة بسليانة، مراكز التكوين المهني والإرشاد الفلاحي بمعتمدية بورويس ومركز الفتاة الريفية بالعروسة.

جاءنا رد الوزارة في 14 أكتوبر 2024 وجاء فيه أنها لا ترى جدوى من إحداث مثل هاته المؤسسة وأن مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصدد إعادة النظر في خارطة توزيع مؤسسات التعليم العالي وعددها ومراجعة برامج التعليم الفلاحي الهندسي وفقا لمخرجات مرجعيات مهن وكفاءات التي تم إعدادها في كل الاختصاصات.

أود أن أسأل هنا عن مخرجات إعادة النظر والمراجعات التي قاموا بها ربما وهم يراجعون خارطة توزيع مؤسسات التعليم العالي تفطنوا للتقسيم الجغرافي والإداري الجديد للبلاد التونسية، اليوم لدينا خمسة أقاليم وسليانة موجودة في الإقليم الثالث مع خمس ولايات أخرى وتستحق إنشاء معهد عالٍ للهندسة الفلاحية مواكبة للتكنولوجيات الحديثة الزراعية والفلاحية وتوصل إلى استنباط آليات وأدوات جديدة للتصدي للمتغيرات المناخية والأمن الغذائي.

وهنا سأعيد طرح السؤال على نفس الوزارتين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأيضا وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بمراجعة هذا القرار الذي لا أراه علمي بحت ولا يحمل نظرة استشرافية من الوزارتين.

سليانة تستحق أن يكون بها معهد عالٍ للهندسة الفلاحية، لما للشأن الفلاحي من مستقبل ونحن ما زلنا غير قادرين على...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم لباوي له ثلاث دقائق أيضا تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

اليوم سأتحدث عن رخص بنادق الصيد بين المحظور والممنوع والحلم، الرخصة أصبحت شبه مستحيلة أن يتحصل عليها ابن المناطق الداخلية مثل القصرين وسيدي بوزيد وغير ذلك.

القصرين منطقة جبلية فلاحية حدودية ونجد هواة الصيد والفلاحون يقضون سنوات وهم ينتظرون رخصة الصيد حتى أن بعضهم يموت قبل أن يتحصل عليها.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الداخلية، بما أنه هو المعني بالأمر، لماذا هذا التعطيل؟ في السابق كانت هذه الرخص بابا للاسترزاق وباب للفساد والرشوة وكان من يريد الحصول على رخصة بندقية يجب عليه أن يدفع المال.

اليوم نحن في مرحلة مقاومة الفساد وفي وقت نريد فيه بناء تونس نظيفة، سؤالي السيد وزير الداخلية، لماذا هذا التعطيل؟

هناك أشياء محيرة، أمنيون، عسكريون متقاعدون لا يتحصلون على رخصة الصيد الذين كانوا يقودون الدبابة واليوم يحرم من بندقية صيد؟ لم أفهم هذا الأمر.

متقاعدون: أساتذة، معلمون، أطباء، مهندسون، سجلاتهم المدنية نظيفة ولا يتحصلون على الرخصة وينتظرون لسنوات، لماذا هذا التعطيل في رخص بنادق الصيد؟

خاصة أن هذه المناطق ليست مناطق بحرية، بل هي مناطق جبلية والصيد فيها لا يكون إلا باستعمال البنادق.

تقول لي أنكم تخافون، أقول لك أن من سيحمل السلاح ضد تونس لن ينتظر رخصة بندقية ومن يحمل السلاح ضد الوطن لن يتردد في الحصول على السلاح ولن يستعمل حتى بندقية عادية.

إذا، لا يوجد أي مبرر لهذا التعطيل خاصة أن جل الناس الذين يطالبون بهذه الرخص هم أناس من حقهم أن يمارسوا هوايتهم ومن حقهم الحصول على هذه الرخص، لكن للأسف وزارة الداخلية تعطل هذه الرخص لسنوات.

ضف إلى ذلك تمرير الرخصة من الأب إلى الابن هي أيضا تبقى لسنوات، العملية بسيطة جدا من يستحق رخصة أعطوه إياها ومن ترونه سيخل أمنيا بالوضع لا تمنحوه الرخصة.

نناشد السيد وزير الداخلية ونناشد السيد رئيس الجمهورية، ضرورة فتح ملف رخص بنادق الصيد المعطلة منذ سنوات. شكرا لكم مرة أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار عبد المولى له ثلاث دقائق تفضل.

السيد مختار عبد المولى

شكر، سأقسم المداخلة إلى جملة من المحاور.

ونحن نتحدث عن ضرورة تحسين البنية التحتية الرياضية في المناطق الحدودية التي طالما كانت في حاجة ماسة إلى دعم شامل في هذا المجال وأعتقد أن في تلك المناطق مثل رمادة والذهيبة ليست الدولة فقط من تقدر على توفير البنية التحتية، بل هناك أيضا الشركات وهذا يمكن أن يتم من قبل الشركات المنتصبة في الصحراء عن طريق إنماء الجهة وهذا معترف به دوليا بما أن كل شركة منتصبة في جهة ما تتدخل لإنمائها حسب احتياجات تلك المناطق.

أولا، نحن بحاجة إلى التسريع في بناء الملاعب الرياضية المصغرة في كل عمادة من عمادات معتمدية رمادة والذهيبة، فالشباب في هذه المناطق يواجهون صعوبة كبيرة في الوصول إلى المرافق الرياضية المناسبة.

ثانيا، بناء المدارج في الملعب البلدي برمادة يعتبر خطوة حيوية وضمانة لتنظيم المباريات والفعاليات الرياضية بشكل لائق وهذا المرفق هو جزء لا يتجزأ من تطوير الملعب ليصبح معلما رياضيا ذا طابع حضاري في المنطقة.

ثالثا، لا يمكن أن نغفل عن دعم الجمعيات الرياضية في هذه المنطقة، فهذه الجمعيات هي ركيزة أساسية لتطوير الرياضة وتعتبر متنفسا حيويا لشباب المنطقة وبالتالي يجب توفير كافة الظروف الملائمة لها للقيام بدورها على أكمل وجه من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي.

وأعتقد أن دور الشركات المنتصبة في صحراء تطاوين قد حان للمساهمة في إنماء المنطقة وفي تطوير الرياضة في معتمديتي رمادة والذهيبة وخاصة لدعم الشباب الذين يحتاجون إلى بيئة رياضية تؤهلهم لبناء مستقبلهم.

لابد أن ندعو الجميع إلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة بشكل عاجل وفعال وأن نتعاون جميعا من أجل تحقيق هذا الهدف.

نقطة أخرى في علاقة بالتجهيز والتهيئة العمرانية، ندعو وزارة التجهيز والإسكان إلى تعزيز تدخلاتها بشكل فعال في الأحياء الشعبية خاصة في مناطق رمادة الشرقية والذهيبة الشرقية باعتبار أن مشروع التهيئة قد دخل مرحلة طلب العروض في رمادة الغربية والذهيبة الغربية وبالتالي من الضروري توفير الخدمات الأساسية لتحسين الطرق وتوفير المياه الصالحة للشرب والتنفيذ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير له ثلاث دقائق تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

اليوم سأتطرق إلى موضوع الفلاحة والصيد البحري بقلعة الأندلس وكلامي موجه إلى السيد وزير الفلاحة. دعونا نجعل هذا الحديث حديث صراحة.

اليوم، البحارة في قلعة الأندلس يعانون، أناس لسنوات عديدة وهم مشردون ينتقلون من ميناء إلى ميناء ومن منطقة إلى أخرى وعانوا الويلات بجميع أنواعها.

كنا ننتظر مشروع حماية مرفأ الصيد البحري بقلعة الأندلس ولكن اليوم يخلق إشكالا جديدا الناس التي ضحت وانتظرت سنوات عديدة نجد أنفسنا اليوم قد عدنا إلى نقطة الصفر.

حقيقة نطلب من وزارة الفلاحة أن توضح لنا ما هو مستقبل الصيد البحري؟ وكذلك ما هو مستقبل الفلاحة في قلعة الأندلس؟ لكي نكون على بينة.

اليوم في الميناء توجد إشكاليات عديدة، كنا نفكر في تأثيث الميناء وزيادة الأرصفة وما إلى ذلك، لكن الأرصفة أصبحت غير صالحة مما خلق إشكالا آخر.

كذلك مدخل الميناء يغلق في كل مرة حتى الجرافة التي كان من المفترض أن تأتي لتفتح باب الميناء، لا نعلم إن كانت قد وصلت رغم أنه قد رصدت لها 4 مليارات والإجراءات لم تتخذ بعد.

نتحدث عن تشجيع البحارة ومنح الاستثمار، لكن ما إن يجهز البحار كل الأوراق الإدارية المطلوبة منه ثم بعد ذلك يجد نفسه لم يتحصل على شيء.

اليوم إذا كانت هناك استراتيجية لقطاع الصيد البحري بقلعة الأندلس فأبلغونا بذلك صراحة، دعوا الناس تكون على بينة.

نفس الشيء بالنسبة إلى الفلاحة فهم صابرون واليوم يجرون المياه من منازلهم ويشترون الماء بأموالهم الخاصة ليبقوا ماشيتهم على قيد الحياة وليجدوا ما يصرفونه لكن اليوم لا يوجد أي توجه واضح للوزارة وأربع سنوات مرت ولم يتغير شيء، لم نر أي خطوة من الوزارة حتى من خلال المراسلات فقد كانت الإجابات عامة لا تتضمن أي شيء حتى في الإجابة عن السؤال الشفاهي فقد تحدث عما تتميز به قلعة الأندلس، هل نحن لا نعلم ما الذي تتميز به وماذا يوجد بها؟

اليوم نريد استراتيجية واضحة وإن لم توجد فقولوا للشعب الفلاحة انعدمت في قلعة الأندلس، دعوا الناس تعرف ماذا تفعل، الناس لم تخرج ولم تحتج ولم تغلق الطرقات إلا لأنها مازال لديها أملا فيكم ومازالت لديها ثقة.

لذا دعونا نتحدث حديث الصراحة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح له ثلاث دقائق أيضا تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

على إثر الجلسة مع السيد وزير البيئة التي عقدت منذ حين وخلال الجلسة العامة الفارطة، توجهنا إلى السيد وزير البيئة بطلب زيارة إلى منطقة سكرة 1 وقد أكد لي السيد الوزير أنه تمت برمجة زيارة لولاية أريانة وإن شاء الله ستكون هناك زيارة لمنطقة سكرة 1.

ما أستطيع قوله بخصوص هذا الطلب أن برنامج الزيارة وتوقيتها وكل ما يتعلق بها لدى السيد والي أريانة والسيد والي أريانة من خلال السادة العمد الذين يعرفون الوضعية الحقيقية لمنطقة سكرة 1، نحن نتحدث عن دار فضال وعن نهج المطار وعن سيدي صالح وسيدي فرج وسيدي سفيان والفيلاج ونهج الهيرة... كل هذه المناطق الكرة لديهم أي هم من سيوجهون هذه المطالب إلى السيد المعتمد والسيد المعتمد بدوره يتصل بالسيد الوالي لوضعها ضمن برنامج زيارة السيد وزير البيئة، ليأتي ويرى بعينه ما هو موجود، هذا بالنسبة إلى زيارة السيد وزير البيئة إلى ولاية أريانة إن شاء الله.

النقطة الثانية التي أود التحدث عنها مرة أخرى هي التعداد العام للسكان والسكنى، لقد استثمرت البلاد في هذا المشروع مليارات ووضعت فيه إمكانيات كبيرة وشغل الآلاف من الأشخاص وزرنا مختلف الأماكن وسجلنا كم من منزل وكم من ساكن في كل منطقة.

اليوم أسمع بعض السادة أعضاء الحكومة يقولون: "هذا البرنامج سننفذه في المنطقة كذا وهذا البرنامج سندرسه في هذه المنطقة..." وهذا يشبه قصة الأعرابي الذي ألقى شعرا جميلا فمنحوه مائة ناقة. عذرا، فالأمور لا تدار بهذه الطريقة.

اليوم، حسب التعداد العام للسكان والسكنى إذا كانت المنطقة تضم عددا أكبر من السكان فهي أحق بالأولوية، مثلا في ولاية أريانة وتحديدا معتمدية سكرة التي فيها 800 ألف ساكن، ثم أجد مناطق أخرى في نفس الولاية فيها 100 ألف ساكن وتمنح الأولوية، أنا سأكون مدافعا شرسا عن منطقتي وهذه رسالة للجميع، لذلك الرجاء اعتماد الإحصائيات والتعداد كأساس للبناء حتى نترك شيئا مفيدا للأجيال القادمة، كفى من سياسة التفرقة وهذه منطقة "سي فلان" وغيره، لقد انتهى ذلك الزمن، اليوم زمن الإحصائيات ومن خلالها سنخدم الأحياء القادمة ونترك لهم تاريخ مشرف وخاصة البنية التحتية التي تفيدهم.مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم أيمن بن صالح وأخيرا الكلمة للنائب المحترم عبد الجليل الهاني تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، أردت التدخل اليوم في شأن محلي وجهوي خاصة بعد الجلسة التي عقدها السيد رئيس الجمهورية مع وزير أملاك الدولة، أود أن أذكر السيد وزير أملاك الدولة بوجود ملف قدمته بلدية بوعرقوب منذ قرابة عشرين سنة للحصول على قطعة أرض

من أملاك الدولة وسبق أن حصلت هذه البلدية على قطعة أرض مماثلة لبناء قصر بلدية وهي ملاصقة للمعتمدية وتمسح حوالي 1 هكتار ونصف، البلدية تطلب جزء منها وقد قامت بـ " levé topographique" وأيضا "TPD" وكل ما يلزم، إلا أن هذا الملف تعطل بسبب مواطن استولى على مسكن موجود بجانب قطعة الأرض والذي هو على الطريق الرئيسية رقم 1 في اتجاه الحمامات، اليوم لم يتخذ أي قرار وهذا المواطن انتقل إلى هناك منذ سنة 2003 أو 2004 من قبل الشركة التي كان يعمل بها وليس لديه أي وجه حق لكي يكون موجود هناك، استولى سابقا على مسكن أول ثم استولى على مسكن ثان وقام بالبناء وسكن فيه وقد صدر قرار في حقه لكنه لم ينفذ وهنا أطالب السيد وزير الداخلية أيضا لأنه سبق أن أجابنا يوم 24 أكتوبر وقال أنه سيتم عقد جلسة في الغرض مع المصالح الأمنية المعنية قصد تحديد موعد مناسب للتنفيذ.

السيد وزير الداخلية، منذ 24 أكتوبر حتى اليوم مرت نوافل فيفري الماضي ورمضان الفارط عدنا لنوافل رمضان لهذه السنة وسيأتي العيد أيضا ولا ننفذ في النوافل وسيهضم حق البلدية ثم نقول لماذا أملاك الدولة تضيع ويحصل عليها أناس لا يستحقون ذلك؟

هذا المواطن ليس في حاجة هو ميسور الحال وكان بإمكانه شراء منزل كما فعل غيره. لذا أطالب بكل جدية بالحفاظ على قطعة الأرض هذه التي تهم المصلحة العامة والتي تهم إنشاء قصر بلدية خاصة أن بلدية بوعرقوب تعمل حاليا في قصر قام ببنائه الإيطاليون وعمره 150 سنة وظروف الموظفين والعمال صعبة للغاية.

ثانيا، السيدة وزيرة التجهيز، فيما يخص المساكن الاجتماعية إذا كانت هذه المساكن جاهزة منذ سنة 2017، فلماذا لم توزع حتى الآن؟ نحن نتحدث عن 74 مسكنا في معتمدية بوعرقوب، اليوم هذه المساكن خربت، شبابيكها مخلوعة والأسلاك الكهربائية نهبت والمصابيح كذلك وأصبحت وكرا للدعارة ولممارسات منافية للأخلاق الحميدة حتى أن الجهات الأمنية أصبحت تتدخل فيها والمساكن لم تسكن بعد. إلى متى ستظل كذلك فقد مرت عليها ثملني سنوات وقد راسلتك منذ سنتين حول هذا الأمر ثلاث مرات السيدة الوزيرة فتقولين أن الوالي لم يرسل القائمة وعندما أراسل الوالي يقول أنه قام بإرسالها، نعود إلى وزارة التجهيز تبلغنا أنها ستحدد موعدا لكن إلى حد اليوم 74 عائلة محرومة من مساكن هي في أشد الحاجة إليها فهم يعيشون اليوم في مساكن لا تليق بهم...

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. إذا زميلاتي زملائي الأفاضل نرفع الجلسة وإلى اللقاء إن شاء الله.

(كانت الساعة الواحدة وخمس وعشرون دقيقة بعد الظهر)